

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

قسم / إدارة أعمال

أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية:

دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030

إعداد الطالب/

خالد حمد العمري

251003287

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جرّاد

2025 – 1447



إِهْدَاء

إلى أولئك الذين جعلوا من رحلة العلم رحلة حياة،

إلى والديّ اللذين لم يتركبا يدي في العثرات،

إلى أساتذتي الذين كانوا نبراس الطريق،

إلى أصدقائي الذين منحوني القوة وقت التعب،

إلى نفسي التي لم تستسلم، ولم تتوقف رغم الصعوبات،

إلى كل من كان وجوده حولي دافعاً للاستمرار،

أهدي هذا العمل المتواضع، لا بوصفه نهاية الطريق،

بل بدايةً جديدة نحو غاياتٍ أكبر وأحلامٍ أعمق،

فلكم جميعاً، يا من صنعتم من المستحيل ممكناً، كل الامتنان والتقدير.

شكر وفخر

أحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور /

د. الفیصل عبدالمحمد محمد

د. فايز جراد

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلى إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجياً من المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، والإدارة الرشيدة للبيانات، والمواءمة، والقيمة المضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية في إحدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء توجهات رؤية المملكة 2030 ، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع أداة الدراسة المتمثلة في استبانة محكمة على عينة بلغت (218) موظفًا من العاملين في الإدارات المرتبطة بالبيانات والوثائق، وبعد استرجاع الاستبانات الصالحة للتحليل (203 استبانة)، تم استخدام برنامج SPSS لإجراء التحليل الإحصائي المناسب.

أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق حوكمة البيانات في الجهة المدروسة جاء مرتفعًا في جميع أبعاده، كما تبين ارتفاع مستوى كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية، وكشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد حوكمة البيانات مجتمعة على كفاءة حفظ الوثائق، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2=0.778$)، مما يشير إلى أن حوكمة البيانات تفسر 77.8% من التباين في كفاءة الحفظ. أما على مستوى الأبعاد، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير دال إحصائيًا لكل من إدارة المخاطر، والإدارة الرشيدة للبيانات، والمواءمة، والقيمة المضافة على كفاءة حفظ الوثائق، وكانت الإدارة الرشيدة للبيانات أكثر الأبعاد تأثيرًا.

و توصي الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق سياسات الحوكمة، وتطوير خطط إدارة المخاطر، وتكامل الأنظمة الرقمية، وتكثيف التدريب للعاملين في مجال إدارة البيانات والسجلات، إضافة إلى دعم التحول نحو الأرشفة الذكية بما ينسجم مع توجهات رؤية 2030.

الكلمات المفتاحية: حوكمة البيانات، إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، المواءمة، القيمة المضافة، كفاءة حفظ الوثائق، السجلات الرسمية، رؤية السعودية 2030.

قائمة المحتويات

أ	بسم الله الرحمن الرحيم.....
ب	الإهداء.....
ج	الشكر والتقدير.....
د	المستخلص.....
هـ	قائمة المحتويات.....
ط	قائمة الجداول.....
ي	قائمة الأشكال.....
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
1	1.1 المقدمة.....
4	2.1 مشكلة الدراسة.....
6	3.1 أهمية الدراسة.....
7	1.3.1 الأهمية النظرية.....
7	2.3.1 الأهمية العملية.....
8	4.1 أهداف الدراسة.....
8	5.1 تساؤلات الدراسة.....
8	6.1 فروض الدراسة.....
9	7.1 نموذج الدراسة.....
10	8.1 دراسات سابقة.....
14	9.1 الفجوة البحثية.....

10.1 المنطلقات النظرية للدراسة.....	15
11.1 المنهجية وطرق البحث:.....	17
12.1 مصادر جمع البيانات.....	17
13.1 أدوات الدراسة:.....	18
14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة.....	18
15.1 أداة الدراسة.....	18
16.1 حدود الدراسة:.....	19
الفصل الثاني: الإطار النظري.....	20
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة البيانات.....	20
1.1.2 المقدمة.....	20
2.1.2 مفهوم حوكمة البيانات.....	20
3.1.2 أهمية حوكمة البيانات.....	21
4.1.2 أبعاد حوكمة البيانات.....	23
المبحث الثاني: كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.....	26
1.2.2 المقدمة.....	26
2.2.2 مفهوم الوثائق والسجلات الرسمية.....	26
3.2.2 أهمية السجلات الرسمية.....	27
4.2.2 العلاقة بين حوكمة البيانات وكفاءة حفظ السجلات الرسمية.....	29
الفصل الثالث منهجية الدراسة.....	31
1.3 المقدمة.....	31

2.3 منهج الدراسة.....	31
3.3 مجتمع الدراسة.....	31
4.3 عينة الدراسة.....	32
5.3 أداة الدراسة.....	32
6.3 صدق الأداة (Validity)	34
7.3 مصفوفة الارتباط للمتغير المستقل (حوكمة البيانات).....	35
8.3 ثبات الأداة (Reliability)	36
9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة.....	37
الفصل الرابع: تحليل البيانات ونتائج الدراسة.....	40
1.4 تمهيد.....	40
2.4 الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.....	40
3.4 الخصائص الوصفية لأفراد العينة.....	42
أولاً: بُعد إدارة المخاطر.....	42
ثانياً: بُعد الإدارة الرشيدة للبيانات.....	43
ثالثاً: بُعد المواءمة.....	44
رابعاً: بُعد القيمة المضافة.....	45
4.4 التحليل الوصفي للمتغير التابع: كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.....	46
5.4 اختبار فرضيات الدراسة.....	48
الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....	55
1.5 المقدمة.....	55

55	 2.5 النتائج الوصفية
59	 3.5 التوصيات
61	 Abstract
62	 المراجع
62	 المراجع باللغة العربية
64	 المراجع باللغة الإنجليزية
66	 الملاحق
67	 استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
35	جدول (1) مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation Matrix)	(1)
37	جدول (2) معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة	(2)
40	الجدول (3) الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة	(3)
42	الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة المخاطر	(4)
43	الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الإدارة الرشيدة	(5)
44	الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المواءمة	(6)
45	الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد القيمة المضافة	(7)
46	الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع	(8)
49	جدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية	(9)
51	جدول (10) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر على كفاءة حفظ الوثائق	(10)

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(11)	جدول (11) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإدارة الرشيدة للبيانات على كفاءة حفظ الوثائق	52
(12)	جدول (12) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المواءمة على كفاءة حفظ الوثائق	53
(13)	جدول (13) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر القيمة المضافة على كفاءة حفظ الوثائق	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(1)	الشكل رقم (1) نموذج الدراسة	10

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت البيانات تمثل أحد أهم الأصول المؤسسية التي تتطلب إدارة فعالة تضمن جودتها وسلامتها واستمرارية استخدامها. ومن هذا المنطلق، برز مفهوم حوكمة البيانات كإطار تنظيمي واستراتيجي يهدف إلى توجيه كيفية إدارة البيانات بشكل شامل وفقاً لمعايير واضحة، وسياسات منهجية، وإجراءات دقيقة، تضمن استخدام البيانات بفعالية وكفاءة. وتُعد حوكمة البيانات حجر الأساس لأي منظومة تعتمد على البيانات في اتخاذ القرارات، حيث تضمن اتساق البيانات، ودقتها، وامتثالها للمعايير التنظيمية، فضلاً عن مساهمتها في الحد من المخاطر المرتبطة بسوء إدارة البيانات أو استخدامها بشكل غير منضبط. (خريس، 2020)

وفي سياق المؤسسات الحكومية والخاصة على حدٍ سواء، تحتل الوثائق والسجلات الرسمية موقعاً جوهرياً ضمن النظام الإداري والقانوني، باعتبارها الأداة الأهم لحفظ الحقوق، وتوثيق الإجراءات، وإثبات الأنشطة والمعاملات الرسمية. ومع تزايد حجم الوثائق وتنوع مصادرها، ازدادت الحاجة إلى حلول تنظيمية تساهم في رفع كفاءة حفظ السجلات وضمان استرجاعها في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة. هنا تتقاطع حوكمة البيانات مع حفظ الوثائق، حيث إن تطبيق أطر الحوكمة ينعكس بشكل مباشر على جودة أرشفة السجلات، وتصنيفها، وأمنها، ويقلل من احتمالية فقدانها أو الوصول غير المصرح به إليها. (خاطر، 2021)

إن العلاقة بين حوكمة البيانات وحفظ الوثائق لا تقتصر على البعد الفني فحسب، بل تتعداه إلى الأبعاد التنظيمية والتشريعية، حيث تتطلب عمليات الحفظ السليم وجود سياسات بيانات واضحة تُحدّد المسؤوليات، وتُوزّع الأدوار، وتُراقب الالتزام بالإجراءات. كما أن التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات اليوم، وما يرافقه من نماذج متقدمة لإدارة الوثائق إلكترونياً، قد زاد من أهمية تطبيق ممارسات الحوكمة،

لضمان التوافق مع القوانين المحلية والدولية، مثل قوانين حماية البيانات الشخصية، وقوانين السجلات الإلكترونية. (أبو القاسم، 2020)

ومن خلال هذا المنظور، يمكن القول إن حوكمة البيانات تُعد عنصرًا حاسمًا لتحسين كفاءة إدارة الوثائق والسجلات الرسمية، ليس فقط من حيث الحفاظ الآمن، بل أيضًا من حيث دعم اتخاذ القرار، وضمان الشفافية، وتعزيز استمرارية العمل المؤسسي. وبالتالي، فإن دراسة أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية تُمثل مدخلًا مهمًا لفهم مدى فاعلية التنظيم المعلوماتي داخل المؤسسات، وإبراز الفجوات الإدارية والتقنية التي قد تعيق تحقيق الأداء المؤسسي الأمثل في إدارة الأصول المعلوماتية. (خضر، 2020)

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، والتوسع غير المسبوق في إنتاج وتبادل البيانات، برز مفهوم حوكمة البيانات كإطار تنظيمي واستراتيجي ضروري لضمان إدارة فعالة ومتكاملة لأصول البيانات داخل المؤسسات. لم تعد البيانات مجرد مخرجات لأنظمة المعلومات، بل أصبحت موردًا حيويًا يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، وتوجيه السياسات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي. ويشير مصطلح حوكمة البيانات إلى مجموعة من العمليات والسياسات والمعايير والأدوار والمسؤوليات التي تضمن الاستخدام المسؤول، والأمن، والفعال للبيانات، بما يحقق أهداف المؤسسة ويحد من المخاطر المرتبطة بها. (اسماعيل، 2020)

تشمل حوكمة البيانات تنظيم كيفية إنشاء البيانات، وتخزينها، والوصول إليها، ومشاركتها، واستخدامها، والتخلص منها، مع التركيز على جودة البيانات، وسلامتها، وتناسقها، وأمنها. وهي بذلك لا تُعنى فقط بالجوانب التقنية، بل تمتد لتشمل الأبعاد التنظيمية والبشرية والقانونية، وترتبط بين تكنولوجيا المعلومات والإدارة الاستراتيجية. وتساعد هذه الحوكمة المؤسسات على وضع سياسات واضحة لإدارة البيانات عبر جميع الأقسام، وتحديد من يملك البيانات، ومن يحق له الوصول إليها، وكيفية استخدامها بطريقة أخلاقية وقانونية. كما تُسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على المسؤولية الرقمية والشفافية والامتثال. (الخالدي، 2021)

وقد باتت حوكمة البيانات ذات أهمية مضاعفة في القطاعات التي تعتمد على المعلومات الدقيقة مثل القطاع المالي، والرعاية الصحية، والتعليم، والحكومة الإلكترونية، حيث يؤدي غيابها إلى مخاطر كبيرة مثل ازدواجية البيانات، وتضارب التقارير، والتعرض للخرق الأمني، وعدم الامتثال للتشريعات مثل قوانين حماية البيانات الشخصية. وفي المقابل، فإن وجود منظومة حوكمة فعالة يُعزز الثقة في البيانات، ويُحسن جودة التقارير، ويدعم التحليلات الذكية، ويوفر أساسًا راسخًا للابتكار القائم على البيانات. (المبيضين، 2020)

إن التطور الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والبيانات الضخمة، قد زاد من الحاجة إلى حوكمة بيانات متقدمة، قادرة على التعامل مع التعقيد والكثافة العالية للبيانات المعاصرة. ولهذا أصبحت المؤسسات اليوم تدرك أن نجاح مشاريعها الرقمية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى نضج سياسات حوكمة البيانات لديها، وقدرتها على دمجها ضمن استراتيجيتها العامة. ومن هنا، تظهر حوكمة البيانات كمطلب أساسي لبناء مؤسسات رقمية مرنة، قادرة على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة، وتحقيق التوازن بين استغلال البيانات من جهة، وحمايتها والامتثال لمتطلبات الحوكمة من جهة أخرى. (الخليفة، 2020)

تُعد الوثائق والسجلات الرسمية من أهم الأصول المعلوماتية لأي مؤسسة، سواء كانت حكومية أو خاصة، حيث تمثل الذاكرة المؤسسية التي تُوثق الأنشطة والإجراءات والقرارات والمراسلات والمعاملات عبر الزمن. فالوثائق والسجلات ليست مجرد ملفات إدارية، بل هي مرجع قانوني وتاريخي وإداري يُعتمد عليه في إثبات الحقوق، وتحديد المسؤوليات، وصناعة القرارات، وضمان استمرارية العمل وفق منهجية منظمة. وتكتسب هذه الوثائق أهميتها من كونها تمثل المصدر الرسمي والموثوق الذي يمكن الرجوع إليه في حال النزاعات أو عمليات التدقيق والمساءلة. (الحامدي، 2021)

وتتنوع الوثائق والسجلات الرسمية بحسب طبيعة الجهة المنتجة لها، فقد تكون إدارية، أو مالية، أو قانونية، أو فنية، وتشمل على سبيل المثال: العقود، والمراسلات الرسمية، ومحاضر الاجتماعات، والتقارير، والفواتير، والسجلات الطبية، والبيانات التعليمية، وغيرها. وتُدار هذه الوثائق من خلال أنظمة

وأطر تنظيمية تعرف بـ "إدارة الوثائق والسجلات"، والتي تهدف إلى ضبط دورة حياة الوثيقة، من لحظة إنشائها أو استلامها، مروراً بتصنيفها وتخزينها وتأمينها، وصولاً إلى أرشفتها أو التخلص منها بطريقة قانونية وأمنة. (الرفوع، 2021)

مع تطور البيئات الإدارية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، ظهرت الحاجة إلى الانتقال من النماذج التقليدية في إدارة الوثائق الورقية إلى أنظمة رقمية متكاملة تُتيح إنشاء الوثائق وتخزينها واسترجاعها إلكترونياً، مع المحافظة على أصالتها وسلامتها وسريتها. وتُعد الحوسبة السحابية، وأنظمة إدارة المحتوى المؤسسي (ECM)، والتوقيعات الرقمية، من أبرز التقنيات المستخدمة حالياً لضمان فاعلية إدارة الوثائق والسجلات الرسمية، وتقليل الفاقد، وتحسين الاستجابة الإدارية. (إدريس، 2020)

ولا تقتصر أهمية الوثائق والسجلات على البعد الإداري، بل تمتد لتشمل الامتثال التنظيمي، إذ تُلزم العديد من التشريعات والقوانين المؤسسات بحفظ أنواع معينة من السجلات لفترات زمنية محددة، وفي ظروف تضمن حماية الخصوصية وسرية المعلومات. ومن هنا، يُصبح تنظيم إدارة الوثائق والسجلات جزءاً لا يتجزأ من حوكمة المؤسسة، ومن مقومات الشفافية، ومكافحة الفساد، وتعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة من موظفين، وجهات رقابية، ومواطنين. (العمرى، 2020)

في ضوء ما سبق، يُعد الاهتمام بتطوير سياسات إدارة الوثائق والسجلات الرسمية ضرورة ملحة في العصر الرقمي، إذ يُسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق التكامل بين الإدارات، ودعم اتخاذ القرار القائم على معلومات دقيقة وموثقة. كما أن الإدارة الجيدة للوثائق والسجلات تمثل مؤشراً على نضج المؤسسة من حيث التنظيم، والتخطيط، والمسؤولية، وحُسن إدارة المعرفة المؤسسية عبر الزمن. (اللوذي، 2021)

2.1 مشكلة الدراسة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها المؤسسات في العصر الحديث، أصبحت البيانات أحد أهم الأصول الإستراتيجية التي تستند إليها مختلف عمليات اتخاذ القرار، وتطوير السياسات، وتحقيق

التميز المؤسسي. ومن بين أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في هذا السياق تبرز مسألة تنظيم البيانات، وإدارتها بصورة تحقق الدقة، والاتساق، والحماية، وسهولة الوصول. ولأن الوثائق والسجلات الرسمية تمثل الشكل الأكثر وضوحًا لتجليات البيانات داخل المؤسسة، فإن كفاءة حفظها واسترجاعها تعد من المؤشرات الجوهرية على مدى نضج البيئة الإدارية وجودة بنيتها المعلوماتية. (أبو طه، 2021)

ومع تزايد حجم البيانات وتنوع مصادرها، تظهر الحاجة الملحة إلى تبني أنظمة ومعايير حوكمة البيانات التي تُعنى بوضع إطار تنظيمي واضح لضمان إدارة البيانات بكفاءة، من حيث الجودة، والخصوصية، والامتثال، والمسؤوليات. غير أن الواقع العملي يشير إلى وجود قصور واضح في العديد من المؤسسات فيما يتعلق بتطبيق مبادئ حوكمة البيانات، مما ينعكس سلبيًا على قدرتها على حفظ الوثائق والسجلات الرسمية بشكل منظم وآمن وقابل للاسترجاع والتحقق عند الحاجة. فقد يؤدي غياب السياسات الموحدة، أو ضعف التنسيق بين الإدارات، أو غياب آليات الرقابة والمتابعة إلى تكرار البيانات، أو فقدانها، أو تلفها، أو وقوعها في أيدي غير مخولة، مما يعرض المؤسسة لمخاطر قانونية وتشغيلية جسيمة. (الحراشة، 2020)

وتتمثل الإشكالية في أن كثيرًا من المؤسسات تعتمد أساليب تقليدية أو غير مكتملة في حفظ الوثائق، دون ربط ذلك بنظام حوكمة شامل يُحدّد من هو المسؤول عن البيانات، وكيف تُصنّف وتُخزن وتُؤرشف وتُحمى، وما هي المعايير التي يجب اتباعها عند معالجتها أو التخلص منها. ويُضاف إلى ذلك ضعف الوعي لدى بعض الموظفين بشأن أهمية البيانات وضرورة التعامل معها كأصل مؤسسي يستوجب إدارة دقيقة ومنضبطة. (الخطاب، 2020)

بناءً على ما سبق، تنبع مشكلة هذه الدراسة من وجود فجوة واضحة بين التوسع في إنتاج الوثائق والسجلات الرسمية داخل المؤسسات، وبين كفاءة حفظها وإدارتها بطريقة منهجية قائمة على مبادئ حوكمة البيانات. وتسعى الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تبني مؤسسات القطاع العام أو الخاص لأنظمة حوكمة بيانات فاعلة، وبين تحسن مستوى كفاءة حفظ الوثائق والسجلات من حيث التنظيم، والحماية، وسرعة الاسترجاع، والامتثال للأنظمة. وتنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تقديم رؤية علمية

وعملية تسهم في تعزيز فهم دور حوكمة البيانات كأداة استراتيجية لتحسين الأداء المؤسسي، وبخاصة في ما يتعلق بإدارة الوثائق والسجلات الرسمية. (الخواجة، 2023)

3.1 أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة، كونها تتناول موضوعًا حيويًا في بيئة العمل المؤسسية المعاصرة، وهو "أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية"، وهو موضوع يزداد إلحاحًا مع تسارع وتيرة التحول الرقمي وتزايد الاعتماد على البيانات في مختلف مجالات الإدارة. فالوثائق والسجلات الرسمية ليست مجرد أدوات توثيقية، بل هي مكونات أساسية في دعم القرار، وتأكيد الشفافية، وضمان الامتثال للسياسات والقوانين، وتمثل في كثير من الأحيان المرجع الأساسي في النزاعات القانونية أو الرقابية. وبالتالي، فإن تحسين كفاءة حفظها وإدارتها يرتبط ارتباطًا مباشرًا بسلامة العمليات المؤسسية واستقرارها.

وتكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في مساهمتها بتوسيع القاعدة المعرفية حول العلاقة بين مفهومي حوكمة البيانات وحفظ الوثائق، من خلال الربط بين مجالين متكاملين: الأول يتصل بإدارة البيانات وفق ضوابط تنظيمية ومعايير جودة ومساءلة، والثاني يتعلق بإدارة الأرشيف المؤسسي بما يحفظ ذاكرة المؤسسة ويضمن سهولة استرجاع المعلومات بطريقة منهجية وآمنة. كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات، إذ إن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التقنية أو القانونية لحفظ السجلات، بينما تغيب المقاربات التي تتناول دور الحوكمة المعلوماتية كعامل مركزي في تحسين كفاءة هذه الوظيفة الحيوية.

أما على المستوى العملي، فإن نتائج هذه الدراسة قد تمثل مرجعًا لصانعي السياسات ومديري إدارات الوثائق والأرشفة والمعلومات، في تطوير أطر فعالة لحوكمة البيانات تنعكس إيجابًا على آليات حفظ السجلات، من حيث التصنيف، والتخزين، والحماية، والتوثيق، وسهولة الوصول. كما تسهم في رفع الوعي

لدى العاملين بأهمية تطبيق الضوابط والمعايير الموحدة لحوكمة البيانات في سبيل تقليل الفاقد المعلوماتي، وضمان الامتثال للتشريعات ذات العلاقة، وتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة.

وباختصار، تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج قضية مؤسسية استراتيجية، تربط بين الحوكمة المعلوماتية والإدارة الوثائقية، وتسعى لتقديم نموذج يُسهم في رفع جودة وكفاءة العمل المؤسسي، بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، ويعزز من قدرة المؤسسات على إدارة أصولها المعرفية بكفاءة واستدامة.

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

1.3.1 الأهمية النظرية

- ✓ تسهم في إثراء الأدبيات العلمية حول حوكمة البيانات وربطها بإدارة الوثائق والسجلات.
- ✓ توضح المفاهيم الأساسية والإطار النظري الذي يربط بين الحوكمة المعلوماتية وكفاءة الأرشفة المؤسسية.
- ✓ تقدم أساساً علمياً لباحثين آخرين لتطوير دراسات مستقبلية في مجالات ذات صلة.
- ✓ تساعد في تحليل الأطر العالمية والمعايير المتعلقة بحوكمة البيانات وأثرها على حفظ المعلومات الرسمية.

2.3.1 الأهمية العملية

- ✓ تُمكن المؤسسات من تطبيق ممارسات فعالة لحوكمة البيانات تعزز من حفظ الوثائق والسجلات.
- ✓ تساعد في تحسين السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المعلومات الرسمية داخل الجهات الحكومية أو الخاصة.
- ✓ تدعم صُناع القرار في رفع كفاءة الحفظ والاسترجاع وتقليل الفاقد أو التلف في السجلات.
- ✓ تساهم في تعزيز الامتثال القانوني والتنظيمي من خلال آليات حوكمة واضحة وموثوقة للبيانات والوثائق.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030، ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- ✓ التعرف على إدارة المخاطر ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ التعرف على الإدارة الرشيدة للبيانات ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ التعرف على الموائمة ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ التعرف على القيمة المضافة ومدى انعكاسه على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

5.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030، وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- ✓ ما أثر التعرف على إدارة المخاطر ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟
- ✓ ما أثر التعرف على الإدارة الرشيدة للبيانات ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟
- ✓ ما أثر التعرف على الموائمة ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟
- ✓ ما أثر التعرف على القيمة المضافة ومدى انعكاسه على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟

6.1 فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن للباحث اعتماداً على الإطار النظري المتعلق بالدراسة، واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030

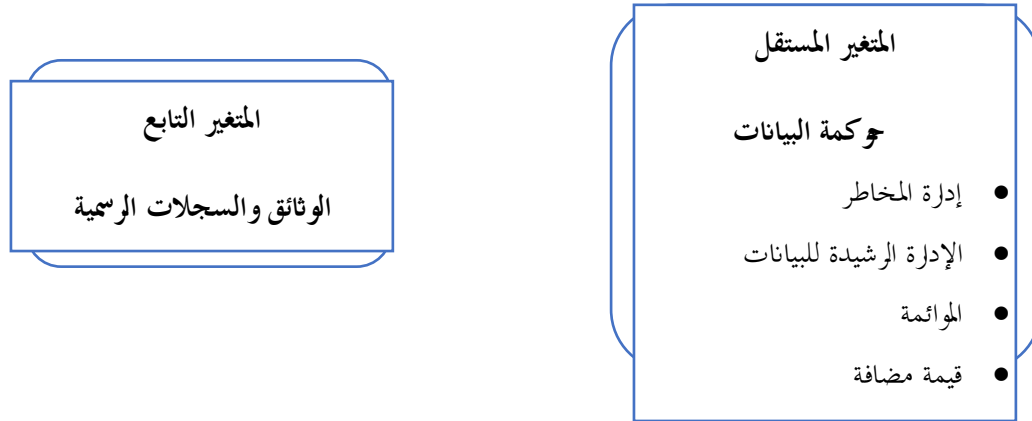
وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأربعة التالية:

- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الرشيدة للبيانات ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموائمة ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيمة المضافة ومدى انعكاسه على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

7.1 نموذج الدراسة:

- ✓ المتغير المستقل: حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة)
- ✓ المتغير التابع: الوثائق والسجلات الرسمية

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



8.1 دراسات سابقة

1. دراسة (الحراشة، 2020) بعنوان: حوكمة أعضاء مجلس الإدارة لشركات المساهمة العامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الطبيعة القانونية لمجلس إدارة شركة مساهمة عامة، وشروط تشكيله، بالإضافة إلى تحديد معايير وإجراءات حوكمة أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة، وأثر تطبيق الحوكمة عليهم وعلى مساهمهم. وتمحورت مشكلة الدراسة حول دراسة النظام القانوني لحوكمة أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة عامة في ضوء قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997، وذلك من خلال توضيح دور القانون في صياغة قواعد حوكمة الشركة المساهمة العامة، ومدى مساهمته في تفعيل الحوكمة الرشيدة، وبيان الإشكاليات التنظيمية والقانونية المتعلقة بحوكمة مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، إن وجدت. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن قانون الشركات الأردني قد ميز عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بحقوق مالية عديدة مقابل الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب عليه تجاه الشركة المساهمة العامة. كما تضمن القانون نصوصاً قانونية تنظم تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، والتي جاءت بمستويات متفاوتة. كما حدد قانون الشركات الأردني جميع الواجبات القانونية المنوطة بمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، كحضور اجتماعات المجلس، ووضع نظام حوكمة خاص بالشركة، وتنظيم الاجتماعات، وعلاقة المجلس بمراقب حسابات الشركة ومدقق حساباتها الخارجي، والانتخابات، وإعداد الموازنة العامة السنوية، والحفاظ على سرية

البيانات والمعلومات. وقد تبين أن تطبيق الحوكمة على الشركة المساهمة العامة يُنتج آثاراً قانونية تُركز على ضرورة تحقيق توازن حقيقي بين حقوق المساهمين في الشركات المساهمة العامة، ووجوب قيام مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بهذه الالتزامات والحقوق. وأوصت الدراسة بالعمل على تنظيم النصوص القانونية المتعلقة بالعضو المستقل في شركة المساهمة العامة لتكون أكثر شمولاً خاصة فيما يتعلق بأهليته واستمرار استقلاليتها.

2. دراسة (أبو طه، 2021) بعنوان: علاقة حوكمة تقنية المعلومات بجودة التقارير المالية: دراسة

ميدانية من وجهة نظر موظفي وزارة المالية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان علاقة حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق أبعاد (COBIT 5) المتمثلة في (التخطيط والتنظيم، الملكية والتنفيذ، الدعم والتسليم، المتابعة والتقييم، التوجيه والرقابة) بجودة التقارير المالية المتمثلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، التمثيل الصادق، قابلية المقارنة، قابلية الفهم، إمكانية التحقق، التوقيت) من وجهة نظر وزارة المالية الأردنية. تكون مجتمع الدراسة وعينتها من (المحاسبين، موظفي تكنولوجيا المعلومات، المدراء ومساعدتهم، المدققين، المراقبين، محلي النظم، مدخلي البيانات) في وزارة المالية الأردنية، والبالغ عددهم حوالي (184) موظفًا وموظفة. أجرى الباحث استبانة ووزع (150) استمارة على الموظفين، حيث استجاب لها (132) موظفًا، وتم استبعاد (3) استمارات لعدم اكتمال إجابات المستجيبين. بلغ عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل (129). لغرض تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل. وتم استخدام أساليب إحصائية متنوعة، منها الإحصاء الوصفي ومعامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)، بالإضافة إلى اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل ارتباط بيرسون ومعامل تضخم التباين. كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق أبعاد إطار عمل كوبيت 5 (التخطيط والتنظيم، الملكية والتنفيذ، الدعم والتوصيل، المتابعة والتقييم، التوجيه والرقابة) وجودة التقارير المالية، ممثلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، التمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق، والحدثة) من وجهة نظر موظفي وزارة المالية الأردنية. وخلصت

الدراسة إلى عدة توصيات، أهمها ضرورة استمرار وزارة المالية الأردنية في تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتعميم هذا التطبيق على كافة القطاعات الحكومية.

3. دراسة (اللوذي، 2021) بعنوان: أثر متطلبات تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الأردنية: دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد "أثر متطلبات تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الأردني". ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطوير أداة لجمع البيانات، والتحقق من صدقها وثباتها. ومثل مجتمع الدراسة جميع موظفي وزارة التنمية الاجتماعية. ووزع الباحث (337) استبانة، وتم استرداد (315) استبانة، بنسبة مئوية بلغت (93.5%). وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحقيق أهداف الدراسة. وبعد تحليل الأداة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود أثر لمتطلبات تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية بأبعادها (التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية)، و"تحديث القوانين والتشريعات"، و"تدريب الموظفين على تطبيقات الحوكمة الإلكترونية"، و"الموارد البشرية" في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الأردني. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات واستراتيجيات لتحسين وتطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية، لما لها من أثر كبير في تعزيز ممارسات الحوكمة، وكذلك إجراء دراسات ذات صلة بموضوع الدراسة تشمل عينات وقطاعات أعمال مختلفة.

4. دراسة (العمري، 2020) بعنوان: أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل

هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص حوكمة المصارف على تحسين الأداء المالي باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية كمتغير معدل. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة متغيرات الدراسة. وتكوّن مجتمع الدراسة من مديري الفروع ونوابهم ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية الأردنية، والبالغ عددهم (13) بنكاً. وتم اختيار عينة عشوائية قوامها (402) مدير فرع ونوابهم ورؤساء أقسام في البنوك التجارية الأردنية. وتم تصميم استبانة كأداة للدراسة. وفي ضوء ذلك، تم جمع البيانات وتحليلها

واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لخصائص حوكمة المصارف (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، ملكية الإدارة، تركيز الملكية) في تحسين الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) في المصارف التجارية الأردنية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتفاعل بين حوكمة المصارف وأساليب المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة اهتمام إدارات المصارف بالبعد التكنولوجي للمعلومات المصرفية، كونه عاملاً مؤثراً في أنشطتها وفعاليتها بشكل عام، وفي تحقيق الرقابة السلوكية بشكل خاص.

5. دراسة (الرفوع، 2021) بعنوان: الحوكمة وأثرها في الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، والمساواة) وأثرها في الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن على الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن بأبعاده مجتمعه، (الأداء المالي، التعلم والنمو، العمليات الداخلية) وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات ومساعدى المديرين ورؤساء الأقسام في وزارة المالية الأردنية، واعتمدت الدراسة أسلوب المسح الشامل لأفراد عينة الدراسة، شملت فئات مستهدفة من الموظفين، وهم (مديري الإدارات ورؤساء الأقسام في وزارة المالية الأردنية)، حيث وبلغ حجم العينة (180)، موظفاً، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وطورت استبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت من (35) فقرة. واستخدم العديد من الأساليب الإحصائية منها: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المجتمعة (الشفافية، المساءلة، والمساواة) على الأداء المؤسسي في وزارة المالية الأردنية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام الوزارة بتبني سياسة إدارية واضحة تتمتع بالشفافية وتحمي حقوق الموظفين، وتحقيق الأمن الوظيفي من خلال استقطاب الأشخاص ذوي الخبرة والمؤهلين لبناء ثقافة تنظيمية من أجل وضع استراتيجية واضحة تشمل سياسات إدارية محدده. وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين

الاعتبار سمات القيادة لدى شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية، من خلال عقد البرامج التدريبية للرؤساء المباشرين من أجل تعريفهم بمفهوم القيادة وأهميتها في تحسين الأداء المؤسسي.

9.1 الفجوة البحثية

على الرغم من تنوع الدراسات السابقة وثرائها في تناول موضوعات الحوكمة بأبعادها المختلفة، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة تميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات، وهي ما تبرر أهمية هذا البحث وفردته ضمن الحقل العلمي. ففي حين ركزت دراسة الحراشة (2020) على حوكمة أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة من زاوية قانونية بحثية، وتناولت الجوانب التنظيمية والمؤسسية لتفعيل الحوكمة وفق قوانين الشركات، لم تتطرق إلى أبعاد حوكمة البيانات أو علاقتها بكفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية داخل المؤسسات، لا سيما في سياق التحول الرقمي ورؤية السعودية 2030.

أما دراسة أبو طه (2021)، فقد سلطت الضوء على حوكمة تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بجودة التقارير المالية في وزارة المالية الأردنية، من خلال إطار عمل (COBIT 5)، وهو توجه قريب من محور الدراسة الحالية في الاهتمام بالحكومة الرقمية، إلا أن تركيزها كان محصوراً في التقارير المالية والمعلومات المحاسبية دون النظر إلى الوثائق الإدارية أو الأرشيف المؤسسي، وهو ما يشكل فرقاً واضحاً عن تركيز الدراسة الحالية على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

وفيما تناولت دراسة اللوزي (2021) أثر أنظمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة داخل القطاع العام، خاصة وزارة التنمية الاجتماعية، فإنها ركزت بشكل رئيس على أنظمة الحكومة الإلكترونية كتطبيق إداري وتقني أكثر من تركيزها على جوهر حوكمة البيانات وآليات إدارتها وضبطها لتحسين جودة حفظ السجلات والوثائق الرسمية، مما يترك فجوة بين مستوى التطبيق التقني العام ومستوى الحوكمة البيانية المتخصصة التي تتبناها الدراسة الحالية.

كما أن دراسة العمري (2020) التي تناولت خصائص الحوكمة المصرفية وتأثيرها في الأداء المالي باستخدام المحاسبة الإدارية كمتغير معدل، بقيت ضمن الإطار المالي والإداري لمؤسسات مصرفية ولم

تتناول حوكمة البيانات كمفهوم مستقل، ولا أثرت موضوع حفظ الوثائق والسجلات ضمن المنظومة المؤسسية أو في سياق التحول الرقمي الوطني، وبالتالي لم تتقاطع مع المحور الأساسي للدراسة الحالية.

كذلك، فإن دراسة الرفوع (2021) اهتمت بدراسة أثر الحوكمة بأبعادها الكلاسيكية (الشفافية، المساءلة، المساواة) على الأداء المؤسسي في وزارة المالية الأردنية، وهي دراسة مهمة من الناحية الإدارية، إلا أن أبعاد الحوكمة التي تناولتها لا تلامس بشكل مباشر مفهوم حوكمة البيانات كممارسة رقمية ذات معايير خاصة، كما لم تدمج جانب الوثائق والسجلات كمؤشر رئيسي للكفاءة المؤسسية.

بالتالي، تبرز الفجوة البحثية الأساسية للدراسة الحالية في كونها الأولى – حسب اطلاع الباحث – التي تربط بين حوكمة البيانات وكفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية في إطار دراسة ميدانية تطبيقية تستند إلى السياق السعودي وتتماشى مع متطلبات رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي، مما يمنحها بعداً وطنياً واستراتيجياً يتجاوز الدراسات السابقة من حيث الإطار النظري والميداني والتطبيقي. كما أن تركيزها على حفظ الوثائق والسجلات كمتغير تابع يميزها عن دراسات ركزت على الأداء المالي أو المؤسسي أو الرقابة.

10.1 المنطلقات النظرية للدراسة

تقوم الدراسة الموسومة ب(أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية) على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تؤطر العلاقة بين مفهومي حوكمة البيانات وكفاءة إدارة الوثائق، ضمن الإطار المؤسسي والتحول الرقمي الحديث. فحوكمة البيانات تُعدّ من المفاهيم الإدارية والتقنية المعاصرة التي نشأت استجابةً للتوسع الكبير في حجم البيانات وتنوع مصادرها وتزايد الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، إذ تُعنى هذه الحوكمة بمجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم كيفية إدارة البيانات، وحفظها، وضمان جودتها، وأمنها، واستخدامها بطريقة تضمن الامتثال التشريعي، وتحقيق الشفافية والكفاءة في العمل المؤسسي.

من المنطلق النظري الأول، تستند الدراسة إلى نظرية الحوكمة المؤسسية، التي تؤكد أن وجود قواعد ناظمة لإدارة الموارد (ومن ضمنها البيانات) يسهم في تحسين الأداء التنظيمي ويعزز الرقابة والشفافية. فكما تنظم هذه النظرية علاقات السلطة والمسألة داخل المؤسسة، فإنها تنسحب على بياناتها ووثائقها باعتبارها أصلاً تنظيمياً حساساً يُفترض أن يخضع لنفس معايير الحوكمة.

أما المنطلق الثاني، فهو نظرية نظم المعلومات الإدارية، والتي تفترض أن كفاءة النظام الإداري تتعزز من خلال توظيف أدوات تكنولوجية وإدارية تضمن الاستخدام الأمثل للمعلومات المخزنة والمنقولة داخل النظام. وفي هذا الإطار، فإن حفظ الوثائق والسجلات لا يجب أن يُنظر إليه على أنه مجرد عملية أرشفة، بل كعملية استراتيجية متكاملة ترتبط بكفاءة تدفق البيانات، وأمنها، وسرعة استرجاعها، ودقتها، وهي جميعها مؤشرات تتأثر بشكل مباشر بجودة الحوكمة البيانية المطبقة.

ويتمثل المنطلق الثالث في نظرية دورة حياة الوثائق، والتي تنظر إلى الوثائق والسجلات ككيانات تمر بمراحل تبدأ من إنشائها، ثم استخدامها، ثم حفظها أو إتلافها. وتتطلب هذه الدورة نظاماً متكاملًا لإدارتها يضمن التوثيق السليم، والتخزين الآمن، والتصنيف الفعال، والإتاحة المنظمة، وهو ما توفره حوكمة البيانات من خلال سياسات توحيد البيانات، وإجراءات الجودة، ومهام الحوكمة المرتبطة بالأدوار والمسؤوليات.

وأخيراً، تستند الدراسة إلى نظرية القيمة التنظيمية للبيانات، التي ترى في البيانات مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد المالية أو البشرية، وبالتالي فإن تحسين كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية يمثل استثماراً في رأس المال المعلوماتي للمؤسسة. وتُعد حوكمة البيانات الآلية الفعالة لتحويل هذه البيانات إلى قيمة حقيقية من خلال ضمان صحتها، وتكاملتها، وملاءمتها لأهداف المؤسسة التشغيلية والتنظيمية.

من خلال هذه المنطلقات النظرية، تسعى الدراسة إلى تحليل مدى قدرة تطبيق حوكمة البيانات على إحداث تحسين ملموس في كفاءة حفظ الوثائق والسجلات، من حيث جودة التصنيف، وسرعة

الوصول، وتقليل الفاقد أو التلف، وتعزيز الامتثال القانوني، وكل ذلك في ظل بيئة رقمية تتطلب معايير دقيقة لضبط البيانات وإدارتها بكفاءة.

11.1 المنهجية وطرق البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأسلوب مناسب للوصف، الذي يتطابق مع الفصول النظرية أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة للمؤسسة محل الدراسة باعتباره ملائماً لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، مع إخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، والتي سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي في دراسة الحالة.

يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي مناسب للوصف الذي يتطابق مع الفصول النظرية، أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة محل الدراسة، حيث يساهم هذا المنهج في الإجابة عن التساؤلات البحثية من خلال جمع البيانات ومن ثم تحليلها ومناقشتها. وهذا المنهج هو المستخدم في معظم الدراسات السابقة.

12.1 مصادر جمع البيانات

- المصادر الثانوية: وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.
- المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

13.1 أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته ، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ، والمتمثلة بـ: النوع ، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.
- القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- معامل " ألفا كرونباخ" لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.
- معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

15.1 أداة الدراسة

تم تصميم الاستبانة في الدراسة الحالية لتناسب مع متغيرات البحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين:

- القسم الأول: يتناول المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من العاملين في وزارة الصحة السعودية، ويشمل المسمى الوظيفي، العمر، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة.
- القسم الثاني: يحتوي على الفقرات التي تقيس المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة.

أولاً: المتغير المستقل – حوكمة البيانات، ويُقاس من خلال 15 فقرة مقسمة أربعة أبعاد رئيسية:

1. إدارة المخاطر

2. الإدارة الرشيدة للبيانات

3. الموائمة

4. قيمة مضافة

ثانياً: المتغير التابع – الوثائق والسجلات الرسمية، ويُقاس من خلال (10) فقرة موزعة.

16.1 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030
- حدود زمنية: تم إعداد الدراسة في عام 2025.
- حدود بشرية: تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة على العاملين في الرؤية السعودية 2030

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة البيانات

1.1.2 المقدمة

أصبحت البيانات أحد أهم الموارد الاستراتيجية التي تمتلكها المؤسسات في عصر التحول الرقمي، إذ باتت تمثل الركيزة الرئيسة لاتخاذ القرار، وقياس الأداء، وتطوير الخدمات، وتحقيق الابتكار المؤسسي. وفي ظل الثورة الرقمية المتسارعة، لم يعد التعامل مع البيانات مجرد نشاط تقني، بل أصبح ضرورة حتمية تتطلب مجموعة من السياسات والمعايير والآليات التي تنظم دورة حياة البيانات منذ إنتاجها وحتى أرشفتها وإتاحتها، وهذا ما يُعرف بمفهوم حوكمة البيانات.

وقد اكتسبت حوكمة البيانات حضوراً بارزاً في القطاع الحكومي بشكل خاص، نتيجة التوجهات الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030، التي أكدت على تعزيز الشفافية، وحماية البيانات، وتمكين البيانات المفتوحة، ورفع كفاءة الوثائق والسجلات الرسمية لضمان جودة العمل الحكومي واستمراره.

تتناول هذا المبحث دراسة مفهوم حوكمة البيانات من حيث التعريفات، المبادئ، الأهداف، الأهمية، والأبعاد الرئيسة المتعارف عليها في الأدبيات المعاصرة. كما يركّز على تحليل أربعة أبعاد تعدّ الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة: إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، المواءمة، القيمة المضافة، وهي الأبعاد التي تشكّل الإطار المفاهيمي للمتغيّر المستقل في هذه الدراسة.

2.1.2 مفهوم حوكمة البيانات

تنوّعت تعريفات الباحثين لمفهوم حوكمة البيانات تبعاً لاختلاف البيئات المؤسسية والسياقات التطبيقية، إلا أن أغلب الأدبيات اتفقت على أنها منظومة متكاملة تُعنى بضبط إدارة البيانات وتنظيمها وتحسين جودتها، فقد قدّم (Al-Areimi & Al-Shihi (2020) أحد أوائل التعريفات في الأدبيات العربية

الحديثة عند تحليل واقع الحوكمة في القطاع الحكومي العُماني، حيث عرّفَا حوكمة البيانات بأنها مجموعة من العوامل والسياسات والممكنات التنظيمية والتقنية التي تهدف إلى ضمان الإدارة الفعّالة للبيانات، وتحسين جودتها، وتعزيز قدرتها على دعم الأهداف الحكومية .

كما قدّم Adepoju et al. (2023) تعريفاً آخر يُركّز بوضوح على تحسين جودة البيانات وتقليل الهدر، إذ يرون أن حوكمة البيانات هي إطار شامل يهدف إلى تعزيز جودة البيانات، وتقليل الازدواجية، ورفع كفاءة استغلال البيانات على نطاق واسع داخل البرامج التنظيمية.

وفي سياق مختلف، تناول Mosweu & Rakemane (2020) الحوكمة من زاوية إدارة السجلات، حيث عرّفَا حوكمة البيانات على أنها المنظومة التي تربط بين إدارة البيانات والحوكمة المؤسسية من خلال مجموعة من السياسات والمعايير التي تضمن سلامة البيانات، وموثوقيتها، وإتاحتها بالشكل الذي يعزز الشفافية والمساءلة .

حيث يرى Janssen et al. (2020) أن حوكمة البيانات هي الإطار الذي يُعنى بتنظيم البيانات عبر تحديد الأدوار والمسؤوليات، وضبط عمليات جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها وحمايتها، بما يضمن موثوقيتها وقدرتها على دعم القرار الحكومي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وتُبرز هذه الرؤية الأبعاد الإدارية والتقنية معاً، وتسلّط الضوء على العلاقة بين الحوكمة والاتجاهات الذكية الحديثة.

وعليه يمكن للباحث أن يعتمد التعريف الآتي:

حوكمة البيانات هي إطار إداري وتشريعي وتقني يهدف إلى تنظيم دورة حياة البيانات من خلال تحديد السياسات والمسؤوليات والضوابط التي تضمن جودة البيانات وسلامتها وموثوقيتها وإتاحتها، بما يدعم كفاءة العمليات المؤسسية وتحقيق الشفافية والامتثال والفاعلية.

3.1.2 أهمية حوكمة البيانات

تعدّ حوكمة البيانات من المراكز الجوهرية في مؤسسات القطاع العام والخاص على حدّ سواء، وذلك لما تمثله البيانات من مورد استراتيجي يُبنى عليه اتخاذ القرار، وتحسين الأداء، وتعزيز الكفاءة

التشغيلية. وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت المؤسسات أكثر اعتمادًا على البيانات بوصفها ركيزة للحوكمة المؤسسية والشفافية والمساءلة، وتبرز أهمية حوكمة البيانات باعتبارها الإطار الذي يضمن تنظيم البيانات وإدارتها وفق سياسات واضحة ومعايير موحدة تضمن سلامتها وموثوقيتها وجودتها، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة وفي تيسير عملياتها التشغيلية والإجرائية.

ويشير Janssen et al. (2020) إلى أن أهمية حوكمة البيانات تتجسد في عدة جوانب محورية،

أبرزها:

❖ ضمان موثوقية البيانات ودعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي

ترى الدراسة أن البيانات المنظمة والمحكومة بشكل صحيح تُعد أساسًا لنجاح الأنظمة الذكية، ولا سيما في القطاع الحكومي، حيث يعتمد تحليل البيانات والتنبؤ واتخاذ القرار على وجود قواعد بيانات دقيقة ومتناسقة، ويُعد غياب الحوكمة سببًا رئيسًا في انخفاض كفاءة تلك الأنظمة أو انحراف نتائجها.

❖ تعزيز القدرة على اتخاذ القرار المبني على البيانات

تشير الأدبيات إلى أن الحوكمة تساهم في تحسين جودة البيانات بما يجعلها أكثر قدرة على دعم القرارات الاستراتيجية،

فالبيانات غير المنظمة أو المكررة تؤدي إلى قرارات مضللة أو غير دقيقة، بعكس البيانات التي تخضع لإطار حوكمة يضمن صحتها وكمالها.

❖ رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر

توضح الدراسة أن الحوكمة تضع ضوابط للصلاحيات ومسارات واضحة لتدفق البيانات، مما يساهم في الحد من التلاعب أو الاستخدام غير المشروع لها. كما تقلل من مخاطر الاختراق أو الفقد أو التحريف من خلال آليات إدارة المخاطر المرتبطة بالبيانات.

4.1.2 أبعاد حوكمة البيانات

تم تحديد أبعاد حوكمة البيانات في هذه الدراسة استنادًا إلى مجموعة من الدراسات الدولية والإقليمية التي تناولت مفهوم حوكمة البيانات في السياقات المؤسسية والحكومية، وعلى رأسها دراسة Janssen et al. (2020) التي ركزت على إدارة البيانات كمنظومة تشمل الأدوار والسياسات والمسؤوليات الداعمة للموثوقية والأمان، وكذلك دراسة Adepoju et al. (2023) التي تناولت الحوكمة بوصفها إطارًا لتحسين جودة البيانات وتقليل الازدواجية وتعزيز القيمة المؤسسية، إضافة إلى دراسة Al-Areimi & Al-Shihi (2020) التي عرّفت الممكنات الرئيسية لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية. وانطلاقًا من هذه الدراسات، تم تحديد أربعة أبعاد رئيسة تعد الأكثر صلة بموضوع الدراسة، وهي: إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، المواءمة، والقيمة المضافة. وفيما يلي شرح مستفيض لكل بُعد:

أولاً: بُعد إدارة المخاطر

يُعدّ بُعد إدارة مخاطر البيانات من أهم مكوّنات حوكمة البيانات، إذ تشير الأدبيات إلى أن المؤسسات التي لا تمتلك آليات واضحة لإدارة المخاطر المرتبطة بالبيانات تكون عرضة لمجموعة من التحديات، تشمل فقدان المعلومات، أو اختراقها، أو تلفها، أو وقوع أخطاء تؤدي إلى نتائج غير دقيقة. وتُعرف إدارة مخاطر البيانات باعتبارها العملية التي تهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة للبيانات، وتقييم احتمالية حدوثها، وقياس أثارها، ثم وضع استراتيجيات للتخفيف منها أو الحد من تأثيرها.

وتظهر أهمية هذا البُعد بصورة خاصة في المؤسسات الحكومية المسؤولة عن وثائق وسجلات رسمية ذات حساسية عالية، إذ إن فقدان أو تلف هذه السجلات قد يؤدي إلى تعطيل خدمات أو فقدان معلومات تاريخية أو المساس بالشفافية، وتشير دراسة Janssen et al. (2020) إلى أن وجود إطار حوكمة واضح لإدارة مخاطر البيانات يضمن استمرارية العمليات، ويحمي الأنظمة الرقمية، ويعزّز الثقة في البيانات المستخدمة في اتخاذ القرار.

كما يؤكد (Al-Areimi & Al-Shihi (2020) أن إدارة المخاطر تمثل أحد الممكّنات الأساسية التي تحدد نجاح تطبيق حوكمة البيانات في القطاع الحكومي، حيث لا يكفي توفر الأنظمة التقنية دون وجود سياسات واضحة وممارسات مؤسسية قادرة على التعامل مع المخاطر بشكل منهجي. وتشمل إدارة المخاطر عدة عناصر، مثل: تحليل التهديدات، تقييم نقاط الضعف، إدارة الصلاحيات، النسخ الاحتياطي، وخطط التعافي من الكوارث، وهي ممارسات ترتبط مباشرة بكفاءة حفظ السجلات والوثائق الرسمية.

ثانياً: بُعد الإدارة الرشيدة للبيانات

يشير هذا البُعد إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل منظومة البيانات من خلال سياسات، وهياكل تنظيمية، ومعايير واضحة تتحكم في كيفية جمع البيانات وتصنيفها وتخزينها وإتاحتها، وتؤكد الأدبيات أن الإدارة الرشيدة تعد الأساس الذي يُنظّم العلاقة بين مختلف الجهات المعنية بالبيانات داخل المؤسسة.

وترى دراسة (Janssen et al. (2020 أن الإدارة الرشيدة تتضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالبيانات، ومنح الصلاحيات المناسبة للمستخدمين، ووضع سياسات موحدة للعمليات المتعلقة بالبيانات، بحيث تكون كل خطوة في دورة حياة البيانات موثقة وواضحة وقابلة للمتابعة.

كما تشير دراسة (Adepoju et al. (2023 إلى أن الإدارة الرشيدة تسهم في الحد من التكرار والازدواجية، وتساعد على إنشاء مصدر موثوق للبيانات يمكن الرجوع إليه في مختلف العمليات المؤسسية. وعندما تُطبق الإدارة الرشيدة بصورة فعّالة، يصبح من الممكن التحكم في جودة البيانات وضمان الاتساق بين الأقسام، إضافة إلى تحسين عمليات الأرشيف ونقل البيانات وحماية السجلات الرسمية.

ثالثاً: بُعد المواءمة (Alignment)

المواءمة هي عملية ضمان التوافق بين استراتيجيات إدارة البيانات وبين الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وبين السياسات الداخلية للبيانات وبين الأنظمة والتشريعات الوطنية. وتشير الأدبيات إلى أن

المواءمة تعد من أهم مكونات نجاح الحوكمة، إذ إنها تمثل الجسر الذي يربط بين الإدارة العليا، وصناع القرار، والأنظمة التقنية.

ووفقاً لدراسة (Al-Areimi & Al-Shihi (2020)، فإن المؤسسات التي لا تمتلك مواءمة بين سياسات البيانات وأهدافها تواجه مشكلات متعلقة بتشتت البيانات، وضعف التكامل، وصعوبة الاستفادة من البيانات في دعم القرارات.

بينما يشير Janssen et al. (2020) إلى أن المواءمة تضمن توحيد المعايير والمصطلحات وقواعد التعامل مع البيانات، وهو ما يؤدي إلى تقليل التناقضات ورفع مستوى الاتساق وتحسين جاهزية البيانات للاستخدام. وفي سياق حفظ الوثائق الرسمية، تؤدي المواءمة إلى توحيد آليات الأرشفة الرقمية، وتحسين التكامل بين الأنظمة، وضمان الالتزام بالسياسات الوطنية لحفظ السجلات.

رابعاً: بُعد القيمة المضافة

يشير هذا البُعد إلى مقدار الفائدة التي تحققها المؤسسة نتيجة تبنيها ممارسات حوكمة البيانات. وترى دراسة (Adepoju et al. (2023 أن القيمة المضافة لحوكمة البيانات تتجلى في تحسين جودة المخرجات، ورفع مستوى الإنتاجية، وتقليل الأخطاء، وتعزيز القدرة على الابتكار.

أما Janssen et al. (2020) فيشيرون إلى أن القيمة الناتجة عن حوكمة البيانات لا تقتصر على الجانب التقني، بل تشمل تحسين الكفاءة المؤسسية، ودعم صنع القرار، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتقليل التكاليف الناتجة عن البيانات المكررة أو غير الدقيقة.

وفي السياق الحكومي، تُمكن القيمة المضافة من تحسين جودة السجلات الرسمية، وتسريع عمليات الاسترجاع، ورفع مستوى الشفافية، وتحسين إدارة المعلومات التاريخية والمعاصرة، مما يجعل البيانات عنصراً داعماً للحوكمة المؤسسية.

المبحث الثاني: كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية

1.2.2 المقدمة

تُعدّ الوثائق والسجلات الرسمية الركيزة الأساسية للذاكرة المؤسسية لأي جهة حكومية أو خاصة، فهي الوسيلة التي تحفظ التاريخ الإداري والقانوني، وتوثّق القرارات والإجراءات، وتدعم الشفافية والمساءلة، وتوفّر البيانات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرار، ومع التطور الرقمي، أصبح حفظ السجلات أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، نتيجة تنوع أشكال المعلومات وتزايد حجمها وسرعة إنتاجها. ولذلك باتت المؤسسات بحاجة ملحة إلى أنظمة تحفظ سجلاتها بكفاءة عالية وتضمن سلامتها وموثوقيتها وقابليتها للاسترجاع والاستخدام.

ويكتسب موضوع كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية أهمية خاصة في البيئة الحكومية، خصوصاً في سياق التحول الرقمي ورؤية السعودية 2030 التي أكدت على تطوير إدارة الوثائق، وتعزيز الحوكمة، والارتقاء بالجودة، وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة. وعليه، جاء هذا المبحث ليتناول مفهوم السجلات الرسمية، والتطور التاريخي لممارسات حفظ السجلات، وأهميتها، والعوامل المؤثرة في كفاءة حفظها، إضافة إلى عرض الأبعاد والمعايير التي تحدّد مستوى كفاءتها في المؤسسات الحكومية.

2.2.2 مفهوم الوثائق والسجلات الرسمية

تتباين تعريفات الباحثين لمفهوم الوثائق والسجلات الرسمية بحسب طبيعة البيئة المؤسسية التي يدرسونها، إلا أن معظمهم يتفق على أن السجلات الرسمية تُعدّ الوعاء الرئيس للمعلومات الذي تعتمد عليه المؤسسات في توثيق أعمالها وضمان استمرارية ذاكرتها التنظيمية، ويُعرف Mosweu وRakengane (2020) السجلات الرسمية بأنها المعلومات المنشأة أو المستلمة في سياق أداء المؤسسة لوظائفها، والتي تُحفظ باعتبارها دليلاً على الأنشطة والمعاملات، وتُدار وفق ضوابط تضمن شفافتها وموثوقيتها واستمراريتها. ويظهر هذا التعريف مركزية السجلات في تعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان المساءلة.

كما تؤكد Mosweu و (2020) Rakengane أن السجلات سواء كانت ورقية أو إلكترونية تُعدّ عنصراً أساسياً لتحقيق الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، لأنها توفر أدلة يمكن استخدامها للتدقيق، والتحقق، وإثبات الحقوق، ويرى الباحثان أن فعالية إدارة السجلات ترتبط بقدرة المؤسسة على ضمان سلامتها وإتاحتها وفق معايير واضحة تحافظ على أصالتها وموثوقيتها، خصوصاً في ظل التحول إلى السجلات الرقمية.

وفي ضوء التعريفات السابقة، يرى الباحث أن الوثائق والسجلات الرسمية تمثل البنية الأساسية للمعلومات داخل المؤسسة، وتُعدّ الدليل الرسمي على أنشطتها وقراراتها. ويمكن تعريفها بأنها:

“المواد المعلوماتية التي تُنشئها المؤسسة أو تستقبلها أثناء ممارسة أعمالها، وتُحفظ بوصفها إثباتاً للقرارات والمعاملات، وتُدار وفق معايير تضمن أصالتها وسلامتها وموثوقيتها واستمرارية الوصول إليها، سواء كانت في شكل ورقي أو رقمي”.

3.2.2 أهمية السجلات الرسمية

تُعدّ السجلات الرسمية من أهم المكونات الأساسية للذاكرة المؤسسية، فهي تمثل الدليل الموثوق على الأنشطة والقرارات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة، وتمثل السجلات المرجع الرئيس الذي يُعتمد عليه في إثبات الحقوق والالتزامات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم عمليات صنع القرار. ومع التحول الرقمي المتسارع، أصبحت السجلات الرسمية خاصة الإلكترونية منها — جزءاً لا يتجزأ من منظومات الحوكمة المؤسسية، وعاملاً أساسياً في تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستدامة الإدارية. ومن ثم، فإن فهم أهمية السجلات الرسمية وإدارتها بكفاءة يشكّل ركيزة لضمان سلامة الأعمال واستمرارية المؤسسة.

ويشير Mosweu & Rakemane (2020) إلى أن أهمية السجلات الرسمية تظهر في عدة جوانب

رئيسية، من أهمها:

❖ تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية

يرى الباحثان أن السجلات الرسمية تمثل دليلاً توثيقياً يمكن الرجوع إليه لتتبع القرارات والعمليات الإدارية، مما يعزز قدرة المؤسسات على الامتثال لمتطلبات الرقابة ويحدّ من فرص الفساد أو التلاعب بالمعلومات. فالسجلات تمثل آلية أساسية لإثبات ما تم اتخاذه من قرارات، وما تم تنفيذه من إجراءات.

❖ دعم عمليات الحوكمة الجيدة

تتيح السجلات بحسب الباحثين إمكانية التحقق من سلامة الأداء المؤسسي، ما يجعلها عنصراً محورياً في تعزيز الإدارة الرشيدة. فالسجلات الجيدة توفر أساساً موضوعياً للتدقيق والمراجعة، وتعمل كأداة لضمان التزام المؤسسات بالمعايير والسياسات.

❖ الحفاظ على الذاكرة المؤسسية وضمان استمرارية الأعمال

تؤدي السجلات دوراً مهماً في حفظ المعرفة التاريخية للمؤسسة، مما يساعد على منع فقدان المعلومات عند تغيير الموظفين أو إعادة هيكلة الإدارات، ويضمن استمرارية تقديم الخدمات دون انقطاع أو ضياع للمعلومات المهمة (Mosweu & Rakemane, 2020).

ويرى (Janssen et al. (2020 في إطار حديثهم عن أهمية موثوقية البيانات وجودتها في دعم الحوكمة الرقمية أن السجلات الرسمية تمتلك أهمية إضافية تتجلى في:

❖ دعم اتخاذ القرار القائم على المعلومات الموثوقة

يشير الباحثون إلى أن القرارات الإدارية لا يمكن أن تتصف بالدقة أو الفاعلية ما لم تكن مستندة إلى بيانات وسجلات موثوقة وموثوقة. فالسجلات الرسمية تعد مصدراً أساسياً للمعلومات التي تُبنى عليها الخطط والبرامج والسياسات.

❖ تعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية والبيئات الحكومية

من خلال وجود سجلات دقيقة وسليمة، تستطيع المؤسسات ضمان مصداقية بياناتها أمام الجهات الرقابية والمستفيدين، مما يعزز الثقة العامة ويقوّي أداء الأنظمة الرقمية التي تعتمد عليها.

❖ تمكين التحول الرقمي المستدام

يرى الباحثون أن التحول الرقمي لا يمكن أن يتحقق بفاعلية دون إدارة قوية للسجلات، إذ تمثل السجلات الأساس الذي تُبنى عليه عمليات التكامل المعلوماتي والذكاء الاصطناعي وحوسبة الخدمات الحكومية (Janssen et al., 2020).

4.2.2 العلاقة بين حوكمة البيانات وكفاءة حفظ السجلات الرسمية

تُعد حوكمة البيانات أحد المداخل الأساسية لتعزيز كفاءة حفظ السجلات الرسمية في المؤسسات الحكومية، إذ إن تطبيق مبادئ الحوكمة على البيانات ينعكس بصورة مباشرة على كيفية إنشاء السجلات، وتنظيمها، وحمايتها، وإتاحتها، واستمرارية حفظها. وتُظهر الأدبيات أن الارتباط بين المتغيرين ليس ارتباطاً شكلياً، بل هو ارتباط وظيفي متين، بحيث تعمل حوكمة البيانات كأساس تنظيمي وتقني وإداري يمكن المؤسسة من إدارة سجلاتها بفاعلية أعلى، ويضمن مستوى أكبر من الجودة، والسلامة، والموثوقية.

وتشير دراسة (Mosweu & Rakemane (2020 إلى أن السجلات الرسمية لا يمكن أن تُدار بكفاءة ما لم تُدمج في إطار حوكمة واضح يحدد المسؤوليات، والعمليات، وآليات التحكم في دورة حياتها. إذ يرى الباحثان أن الحوكمة تمثل الإطار الذي ينظم إدارة السجلات ويعزز دورها في تحقيق الشفافية والمساءلة، من خلال ضمان أصالة السجلات وسلامتها وإتاحتها بشكل منضبط. وهذا يعني أن غياب الحوكمة يؤدي إلى تشتت البيانات والسجلات، وصعوبة الوصول إليها، وفقدان المصداقية، وضعف الامتثال للسياسات والمعايير.

أما دراسة (Janssen et al. (2020)، فتؤكد أن حوكمة البيانات تسهم في رفع موثوقية البيانات وتهيئتها لدعم الأنظمة الذكية والرقمية، وهو ما يمتد تأثيره إلى السجلات الرسمية، إذ إن السجلات جزء أصيل من البيئة المعلوماتية التي تعتمد عليها المؤسسة. ويرى الباحثون أن تنظيم البيانات وفق سياسات واضحة يحول دون تكرارها أو تضاربها، ويسهم في تحسين جودة مخرجات المعلومات، الأمر الذي يعزز القدرة على استرجاع السجلات والتأكد من سلامتها ودقتها واستخدامها في صنع القرار.

ومن جانب آخر، تشير دراسة (Adepoju et al. (2023) إلى أن الحوكمة الفعالة للبيانات تقلل الازدواجية وتُحسن جودة البيانات، مما يؤدي مباشرة إلى رفع فاعلية أنظمة السجلات الرسمية. فالسجلات لا يمكن أن تكون دقيقة أو مستدامة ما لم تكن البيانات التي تعتمد عليها خاضعة لإطار حوكمة يُنظم عمليات الإنشاء والتخزين والمعالجة والاسترجاع، ويضمن عدم ضياع السجلات أو تلفها أو تضاربها. وهذا يوضح أن كفاءة حفظ السجلات ليست مجرد وظيفة أرشيفية، بل هي نتيجة مباشرة لفاعلية منظومة الحوكمة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1.3 المقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول البحث، إذ يوضح الأسلوب العلمي والإجرائي الذي اعتمده الباحث في تناول مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها والتحقق من فرضياتها، ويتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، والأداة التي استخدمت لجمع البيانات، والإجراءات المتبعة في التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى الأساليب الإحصائية التي جرى استخدامها في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج.

2.3 منهج الدراسة

نظراً لطبيعة مشكلة الدراسة التي تهدف إلى الكشف عن أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، المواءمة، القيمة المضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية، فإن هذه الدراسة تنتمي إلى المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد الأنسب للدراسات التي تهدف إلى وصف الظواهر، وتحديد العلاقات بين المتغيرات، وقياس الاتجاهات والآثار.

ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي على جمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة كما هي موجودة في الواقع، ثم تحليلها إحصائياً لاستخلاص المؤشرات، والكشف عن العلاقات، وقياس الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في الإدارات المرتبطة بإدارة البيانات وحوكمة السجلات والوثائق الرسمية داخل الجهة الحكومية محلّ الدراسة، والبالغ عددهم (N = 640) موظفًا (وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة العامة للموارد البشرية لعام 2024 ويشمل هذا المجتمع الموظفين في

الإدارات التالية: إدارة تقنية المعلومات، إدارة البيانات والتحول الرقمي، إدارة الوثائق والمحفوظات، ووحدة الأرشيف المركزية، ومكاتب إدارة الجودة والحوكمة، ويُعد هؤلاء الموظفون الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، نظراً لتعاملهم المباشر مع البيانات والوثائق، أو مسؤوليتهم التنفيذية في تطبيق الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحوكمة البيانات وحفظ السجلات الرسمية.

4.3 عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة نظراً لتجانس مجتمع الدراسة وملاءمة هذا النوع من العينات للدراسات الوصفية التحليلية، وبناءً على الحجم الكلي لمجتمع الدراسة البالغ 640 موظفًا، تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة Cochran للعينات الكبيرة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، حيث بلغ الحجم المناسب للعينة $n = 242$ موظف. وقد تم توزيع الاستبانة على العينة المحددة، واستُعيد منها 218 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت 89.9%، وهي نسبة مرتفعة تعزز من إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمعها الأصلي.

5.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات من أفراد العينة، وذلك نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى قياس أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية. وتُعد الاستبانة من أكثر أدوات البحث انتشاراً في الدراسات الإدارية نظراً لما توفره من قدرة على جمع البيانات من عدد كبير من المفردات بسهولة، إضافة إلى قدرتها على قياس المتغيرات غير القابلة للملاحظة المباشرة من خلال تقديرات أفراد العينة.

وقد قام الباحث ببناء الاستبانة بناءً على الإطارين النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بحوكمة البيانات (Janssen et al., 2020) ؛ (Adepoju et al., 2023) ودراسات إدارة السجلات الرسمية (Mosweu & Rakemane, 2020). كما تم الاسترشاد بالمعايير الدولية لحوكمة البيانات وإدارة السجلات، لضمان شمولية الأداة ودقتها وملاءمتها لأهداف الدراسة.

وتتكون الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أقسام رئيسة على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

ويهدف إلى جمع معلومات أساسية عن المشاركين مثل: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الإدارة التابع لها الموظف، والمسعى الوظيفي، وذلك لتحليل الفروق بين أفراد العينة.

القسم الثاني: المتغير المستقل – حوكمة البيانات

ويتضمن أربعة أبعاد رئيسة، وكل بُعد يتكوّن من 4 فقرات، لتصبح فقرات المتغير المستقل 16) فقرة (موزعة كالآتي:

1. إدارة المخاطر (4 فقرات)

2. الإدارة الرشيدة للبيانات (4 فقرات)

3. المواءمة (4 فقرات)

4. القيمة المضافة (4 فقرات)

وتهدف هذه الفقرات إلى قياس مستوى تطبيق الجهة لممارسات حوكمة البيانات في أبعادها التنظيمية والتقنية والإجرائية.

القسم الثالث: المتغير التابع – كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية

ويشتمل على 10 فقرات تقيس مستوى الكفاءة في حفظ السجلات الرسمية من حيث: سلامة السجلات، سهولة الاسترجاع، جودة التصنيف، الأمن والحماية، واستمرارية الحفظ.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تقدير جميع فقرات الاستبانة، حيث تراوحت البدائل بين: (1) لا أوافق بشدة، (2) لا أوافق، (3) محايد، (4) أوافق، (5) أوافق بشدة، وذلك بهدف الحصول على تقديرات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

6.3 صدق الأداة (Validity)

يمثل الصدق أحد أهم خصائص أدوات القياس في الدراسات العلمية، ويشير إلى مدى قدرة الأداة على قياس ما صُممت لقياسه بالفعل. ولضمان جودة الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة، تم الاعتماد على ثلاثة أنواع من الصدق، هي: الصدق الظاهري، وصدق المحتوى، والصدق البنائي، وذلك على النحو الآتي:

1. الصدق الظاهري (Face Validity)

تم فحص الاستبانة من حيث وضوح عبارات الفقرات، ودقة الصياغة، وملاءمة الأسئلة لمستوى الإدراك لدى أفراد العينة، من قبل مجموعة من المحكمين والمختصين في مجالات:

- حوكمة البيانات
- إدارة الوثائق والسجلات
- مناهج البحث العلمي

واتفق المحكمون على أن الفقرات مناسبة وواضحة، وتم إدخال التعديلات المقترحة بما يضمن وضوح اللغة ودقة الصياغة وانسجام الفقرات مع أهداف الدراسة.

2. صدق المحتوى (Content Validity)

تمت مراجعة الاستبانة للتأكد من أن الفقرات تغطي جميع أبعاد المتغير المستقل (حوكمة البيانات) والمتغير التابع (كفاءة حفظ السجلات). وتم التأكد من شمولية الفقرات لكل بعد، على النحو الآتي:

- المتغير المستقل (حوكمة البيانات)
 - إدارة المخاطر: 4 فقرات

○ الإدارة الرشيدة: 4 فقرات

○ المواءمة: 4 فقرات

○ القيمة المضافة: 4 فقرات

• المتغير التابع (كفاءة حفظ السجلات)

○ 10 فقرات تمثل: السلامة، الاسترجاع، الحفظ، الفهرسة، الأمن...

وأشار المحكمون إلى أن التوزيع متوازن وشامل ولا يوجد نقص في تمثيل الجوانب النظرية.

3. الصدق البنائي (Construct Validity)

وهو أهم أنواع الصدق، ويقاس مدى ارتباط الفقرات بالبعد الذي تنتمي إليه. وللتحقق من

الصدق البنائي، تم تطبيق معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والبعد الذي تنتمي إليه.

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط تراوحت بين:

• 0.62 – 0.84 لأبعاد حوكمة البيانات

• 0.58 – 0.87 لأبعاد كفاءة حفظ السجلات

وهي معاملات عالية ودالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) ، وتشير إلى ارتباط قوي بين الفقرات وأبعادها.

7.3 مصفوفة الارتباط للمتغير المستقل (حوكمة البيانات)

تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل الأربعة (إدارة المخاطر، الإدارة

الرشيدة، المواءمة، القيمة المضافة) وذلك للتحقق من الاتساق الداخلي للبناء النظري.

جدول (1) مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation Matrix)

البعد	إدارة المخاطر	الإدارة الرشيدة	المواءمة	القيمة المضافة
إدارة المخاطر	1	0.71	0.68	0.74
الإدارة الرشيدة	0.71	1	0.76	0.79
المواءمة	0.68	0.76	1	0.73
القيمة المضافة	0.74	0.79	0.73	1

جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى $(\alpha = 0.01)$

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات ارتباط قوية وإيجابية بين أبعاد حوكمة البيانات المختلفة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.68 و0.79، وهي قيم مرتفعة.

8.3 ثبات الأداة (Reliability)

يُعد الثبات من الخصائص الأساسية لأي أداة قياس علمية، إذ يشير إلى مدى اتساق الإجابات وتجانسها عند تطبيق الأداة على عينة مماثلة في ظروف متشابهة. وللتحقق من ثبات الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة، تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لفقرات المتغير المستقل (حوكمة البيانات) والمتغير التابع (كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية)، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وقد أشارت النتائج إلى ما يأتي:

1. ثبات المتغير المستقل (حوكمة البيانات)

يشمل أربعة أبعاد، ولكل بعد 4 فقرات، وقد جاءت قيم كرونباخ ألفا على النحو الآتي:

جدول (2) معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة

كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	الأبعاد / الفقرات	المتغير
0.87	4	إدارة المخاطر	المتغير المستقل: حوكمة البيانات
0.89	4	الإدارة الرشيدة للبيانات	
0.85	4	المواءمة	
0.90	4	القيمة المضافة	
0.91	16	—	الثبات الكلي للمتغير المستقل
0.88	10	—	المتغير التابع: كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية
0.93	26	—	الثبات الكلي للأداة

تشير نتائج الجدول إلى أن جميع قيم معامل كرونباخ ألفا تجاوزت الحد المقبول إحصائيًا (0.70)، مما يدل على اتساق داخلي قوي بين فقرات كل بُعد من أبعاد الدراسة. فقد تراوحت قيم الثبات للمتغير المستقل بين 0.85 و0.90، وهي قيم عالية تعكس تجانسًا واضحًا بين فقرات كل بُعد من أبعاد حوكمة البيانات، الأمر الذي يؤكد أن الفقرات تقيس المفهوم نفسه بدقة.

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، استخدم الباحث عددًا من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ولتصميم الدراسة الوصفية التحليلية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الإحصاء SPSS الإصدار (26)، وذلك وفق الأساليب الآتية:

1. الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)

استخدمت لتحليل الخصائص الأساسية لبيانات الدراسة، وشملت:

- التكرارات (Frequencies)
- النسب المئوية (Percentages)
- المتوسطات الحسابية (Means)
- الانحرافات المعيارية (Standard Deviations)

وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة وتحديد مستوى استجابات أفراد العينة على الفقرات والأبعاد.

2. معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)

أستخدم لتحليل:

- صدق البناء من خلال قياس ارتباط الفقرات بالأبعاد التي تنتمي إليها.
- قياس الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (حوكمة البيانات).
- بيان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع قبل تطبيق الانحدار.

3. اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

استخدم لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، ولضمان موثوقية أداة القياس.

4. تحليل المتوسطات والانحرافات لاستخراج مستوى المتغيرات

أستخدم لتحديد مستوى توفر كل بُعد من أبعاد حوكمة البيانات، ومستوى كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية في الجهة محل الدراسة.

5. اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)

أستخدم لقياس الأثر الكلي للمتغير المستقل (حوكمة البيانات) على المتغير التابع (كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية).

6. اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)

استخدم لتحديد أثر كل بُعد من أبعاد حوكمة البيانات بشكل منفصل في كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية، ولتحديد الأبعاد الأكثر تأثيرًا.

الفصل الرابع: تحليل البيانات ونتائج الدراسة

1.4 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة وتحديد أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية. وقد تم استخدام برنامج SPSS الإصدار (26) لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة، بدءاً من الإحصاءات الوصفية، مروراً بقياس الارتباط والثبات، وصولاً إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

2.4 الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

بلغ عدد أفراد العينة الذين استُعيدت استباناتهم الصالحة للتحليل 218 موظفًا. وفيما يلي وصف

لخصائصهم:

الجدول (3) الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	132	60.6%
	أنثى	86	39.4%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	148	67.9%
	ماجستير	56	25.7%
	دكتوراه	14	6.4%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	48	22.0%
	5-10 سنوات	97	44.5%

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الإدارة	أكثر من 10 سنوات	73	33.5%
	تقنية المعلومات	60	27.5%
	إدارة البيانات	47	21.6%
	إدارة الوثائق	54	24.8%
	الأرشفة المركزية	32	14.7%
	الجودة والحوكمة	25	11.5%

تشير نتائج تحليل الخصائص الديموغرافية إلى أن أفراد العينة يتمتعون بدرجة عالية من التنوع من حيث الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والإدارة التابعين لها، وهو ما يعزز من قدرة الدراسة على الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها بدرجة معقولة على مجتمع الدراسة الأصلي، فقد أظهرت النتائج أن الغالبية من الذكور (60.6%) مقابل (39.4%) من الإناث، وهو ما يُعَدّ انعكاساً لطبيعة القوى العاملة في المؤسسات الحكومية محلّ الدراسة، حيث يغلب الجانب التشغيلي والتقني الذي غالباً ما يحظى بوجود أكبر للذكور.

أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فقد تبيّن أن أصحاب درجة البكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر (67.9%)، يليهم حملة درجة الماجستير بنسبة (25.7%)، في حين بلغت نسبة حملة الدكتوراه (6.4%)، ويُعَدّ هذا التوزيع منطقياً في ضوء التوصيفات الوظيفية داخل الإدارات المرتبطة بإدارة البيانات والوثائق، والتي تعتمد على كوادرات تشغيلية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والحوكمة والأرشفة.

وبالنظر إلى سنوات الخبرة، تُظهر البيانات أن الموظفين ذوي الخبرة المتوسطة (5-10 سنوات) هم الأكثر تمثيلاً بنسبة (44.5%)، يليهم الموظفون ذوو الخبرة الطويلة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة (33.5%)، بينما تُمثّل فئة الخبرة الأقل من خمس سنوات نسبة (22%).

أما بالنسبة للإدارة التابع لها الموظف، فقد توزعت العينة بشكل جيد بين الإدارات المختلفة؛ حيث شكّل موظفو تقنية المعلومات نسبة (27.5%)، يليهم موظفو إدارة الوثائق (24.8%)، ثم إدارة البيانات

(21.6%)، والأرشفة المركزية (14.7%)، وأخيرًا إدارة الجودة والحوكمة بنسبة (11.5%). ويعكس هذا التوزيع تمثيلًا قويًا لجميع الإدارات المرتبطة مباشرة بمتغيرات الدراسة، مما يعزز من مصداقية النتائج النهائية.

3.4 الخصائص الوصفية لأفراد العينة

أولاً: بُعد إدارة المخاطر

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة المخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تمتلك الجهة سياسات واضحة لتحديد مخاطر البيانات والسجلات ومعالجتها.	4.08	0.66	2
2	تُطبّق إجراءات فعّالة للحد من مخاطر فقدان أو تلف السجلات الرسمية.	4.15	0.61	1
3	يتم تحديث خطط إدارة مخاطر البيانات بشكل دوري.	3.92	0.72	4
4	تُنفّذ الجهة تدريبات دورية حول كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بالبيانات.	3.97	0.69	3
	المتوسط الكلي للبُعد	4.03	0.57	—

تشير نتائج الجدول إلى أن أفراد العينة قيّموا مستوى تطبيق إدارة مخاطر البيانات والسجلات عند مستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الكلي للبُعد (4.03)، وهو دليل على وجود ممارسات واضحة وفعّالة لإدارة المخاطر داخل الجهة محل الدراسة، وقد تصدرت الفقرة الخاصة بوجود إجراءات فعّالة للحد من

مخاطر فقدان السجلات المرتبة الأولى، مما يعكس الاهتمام المؤسسي بحماية السجلات والأنظمة المتعلقة بها.

أما الفقرة الأقل تقييماً فهي المتعلقة بتحديث خطط إدارة المخاطر (3.92)، ما يشير إلى وجود تطبيق لعمليات التحديث ولكن بمستوى أقل من المتوقع، وربما يعود ذلك إلى ضعف الاستمرارية أو محدودية الموارد، فإن المتوسطات المرتفعة عموماً تعكس حرص المؤسسة على تقليل المخاطر التشغيلية وضمان استدامة السجلات.

ثانياً: بُعد الإدارة الرشيدة للبيانات

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الإدارة الرشيدة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	توجد أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح لإدارة البيانات والسجلات.	4.22	0.58	1
2	تعتمد الجهة سياسات موحدة لتصنيف وترتيب البيانات.	4.10	0.63	3
3	يتم الالتزام بمعايير واضحة لجودة البيانات والسجلات.	4.17	0.60	2
4	تتوفر إجراءات لضمان التوثيق الفعال لعمليات معالجة البيانات.	4.06	0.67	4
—	المتوسط الكلي للبُعد	4.15	0.52	—

توضح النتائج أن المتوسط الكلي لبُعد الإدارة الرشيدة بلغ (4.15)، وهو مستوى مرتفع يعكس تطبيقاً جيداً للممارسات المرتبطة بتنظيم البيانات وتحديد المسؤوليات، وتأتي فقرة "تحديد الأدوار

والمسؤوليات بوضوح "في المرتبة الأولى، ما يشير إلى وجود هيكلية تنظيمية واضحة لإدارة البيانات، وهو ما يعد أساساً مهماً لتحقيق حوكمة فعّالة.

بينما جاءت فقرة التوثيق الفعّال للبيانات في المرتبة الأخيرة نسبياً، لكنها لا تزال ضمن المستوى المرتفع، مما يدل على أن المؤسسة تهتم بالتوثيق ولكن ربما تحتاج إلى تعزيز التقنيات أو الأنظمة الداعمة له. وتدل هذه النتائج مجتمعة على وجود مستوى ناضج من الإدارة الرشيدة للبيانات يعزز الثقة والشفافية داخل المؤسسة.

ثالثاً: بُعد المواءمة

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المواءمة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تتوافق سياسات إدارة البيانات مع الاستراتيجية العامة للجهة.	4.01	0.64	2
2	تتناغم إجراءات حفظ السجلات مع الأنظمة الوطنية ذات الصلة.	4.08	0.60	1
3	تحقق الجهة تكاملاً واضحاً بين أنظمة البيانات والسجلات المختلفة.	3.89	0.71	4
4	تُراجع السياسات بانتظام لضمان مواكبتها للتطورات.	3.92	0.69	3
	المتوسط الكلي للبُعد	3.97	0.55	—

يظهر من نتائج الجدول أن بُعد المواءمة جاء عند مستوى مرتفع بمتوسط كلي بلغ (3.97)، وهو مؤشر على أن الجهة المدروسة تبذل جهوداً واضحة لتحقيق التوافق بين سياسات إدارة البيانات وبين

الأنظمة الوطنية. وتأتي فقرة التناغم مع الأنظمة الوطنية في المرتبة الأولى، مما يعكس التزام الجهة بالمتطلبات النظامية والتشريعية، وهو أمر أساسي في بيئات العمل الحكومية.

أما الفقرة الأقل تقييماً فهي تحقيق التكامل بين الأنظمة المختلفة (3.89)، وهو ما يدل على وجود تحديات تقنية أو مؤسسية تعيق الوصول إلى مستوى أعلى من الترابط بين الأنظمة المعلوماتية. وتؤكد هذه النتائج أن المواءمة موجودة ولكنها تحتاج إلى تعزيز أكبر في جانب التكامل التقني.

رابعاً: بُعد القيمة المضافة

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد القيمة المضافة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يسهم تطبيق حوكمة البيانات في تحسين جودة الخدمات للمستفيدين.	4.29	0.53	1
2	يعزز تنظيم البيانات من قدرة الجهة على اتخاذ قرارات دقيقة.	4.17	0.59	3
3	يسهم تحسين جودة البيانات في رفع الكفاءة التشغيلية.	4.21	0.56	2
4	يحقق تطبيق الحوكمة قيمة مضافة لأداء الإدارات المختلفة.	4.12	0.61	4
	المتوسط الكلي للبُعد	4.21	0.48	—

حقق بُعد القيمة المضافة أعلى متوسط بين الأبعاد الأربعة، حيث بلغ (4.21)، وهو مستوى مرتفع يشير إلى أن أفراد العينة يدركون بوضوح الأثر الإيجابي لتطبيق حوكمة البيانات داخل المؤسسة. وقد

احتلت عبارة "تحسين جودة الخدمات للمستفيدين" المرتبة الأولى، مما يعكس وعي الموظفين بأن الحوكمة ليست مجرد إجراءات تنظيمية، بل هي عنصر محوري لرفع جودة الخدمات الحكومية.

وتأتي فقرة تعزيز القدرة على اتخاذ القرار في ترتيب متقدم، بما يدل على أن البيانات المنظمة تساعد متخذي القرار في الوصول إلى خيارات أكثر دقة وموضوعية. وتشير النتائج إجمالاً إلى أن المؤسسة تجني بالفعل قيمة مضافة من خلال تطبيقها لمبادئ حوكمة البيانات.

4.4 التحليل الوصفي للمتغير التابع: كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم حفظ السجلات الرسمية بطريقة تضمن سلامتها وعدم تلفها.	4.18	0.57	3
2	يمكن استرجاع السجلات المطلوبة بسهولة وفي الوقت المناسب.	4.25	0.51	1
3	تُصنّف السجلات وفق أسس ومعايير واضحة تسهّل عملية الوصول إليها.	4.11	0.62	5
4	تتوفر أنظمة فعّالة لحماية السجلات من العبث أو الوصول غير المصرح به.	4.14	0.59	4
5	يتم تحديث طرق حفظ السجلات بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي.	4.07	0.65	6
6	تُراعى المعايير الخاصة باستمرارية حفظ السجلات على المدى الطويل.	3.96	0.68	9

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المتوسط	الترتيب
7	تقدم أنظمة الأرشفة الرقمية دعمًا فعالًا في تخزين السجلات وتنظيمها.	4.19	0.54	2
8	تُراجع السجلات بشكل دوري لضمان دقتها وحداثتها.	3.99	0.73	8
9	تتسم السجلات الرسمية بالوضوح وسهولة الفهم عند الاطلاع عليها.	4.03	0.66	7
10	تُوفّر الجهة تدريبًا دوريًا للموظفين حول كيفية التعامل مع السجلات الرسمية.	3.91	0.75	10
	المتوسط الكلي للمتغير التابع	4.11	0.57	—

تشير النتائج إلى أن مستوى كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية في الجهة المدروسة جاء عند مستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الكلي (4.11)، مما يدل على وجود منظومة جيدة لحفظ السجلات وإدارتها بما يتوافق مع المعايير المؤسسية الحديثة ومع متطلبات التحول الرقمي.

وتُظهر البيانات أن سهولة استرجاع السجلات (4.25) حازت على أعلى متوسط، وهو مؤشر قوي على نضج نظم الأرشفة والبحث الإلكتروني داخل المؤسسة، وقدرتها على تمكين الموظفين من الوصول إلى المعلومات بسرعة وفعالية. ويُعد هذا العامل أساسيًا لتعزيز كفاءة بيئة العمل وتسريع دورة الإجراءات الإدارية.

كما جاءت فقرة دعم أنظمة الأرشفة الرقمية في التخزين والتنظيم (4.19) في المرتبة الثانية، مما يشير إلى أن المؤسسة تستفيد من الأنظمة التقنية الحديثة، وهو ما ينسجم مع توجهات رؤية المملكة 2030 نحو التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية.

أما الفقرات المتعلقة بالأمن والحماية مثل حماية السجلات من العبث (4.14) وسلامة السجلات (4.18) ، فقد جاءت أيضاً بمستويات مرتفعة، مما يعكس اهتمام المؤسسة بالضوابط الأمنية وضمان موثوقية السجلات الرسمية وحمايتها من أي مخاطر محتملة.

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من الفرضية الرئيسة الأولى

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، المواءمة، القيمة المضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس أثر أبعاد حوكمة البيانات (بوصفها متغيرات مستقلة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية (بوصفها المتغير التابع). وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق

والسجلات الرسمية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.
(Constant) المقدار الثابت	0.487	3.004	0.003 **
إدارة المخاطر	0.354	5.926	0.000 **
الإدارة الرشيدة للبيانات	0.412	6.781	0.000 **
المواءمة	0.221	3.487	0.001 **
القيمة المضافة	0.298	4.956	0.000 **
معامل الارتباط $R = 0.882$			

معامل التحديد $R^2 = 0.778$

قيمة اختبار $F = 168.374$

مستوى الدلالة $\text{Sig.} = 0.000$

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يعكس جدول الانحدار المتعدد مستوى نضج منظومة حوكمة البيانات داخل الجهة محل الدراسة، إذ تُظهر النتائج وجود علاقة تأثيرية قوية بين الأبعاد الأربعة لمدخل حوكمة البيانات وبين كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية. فارتفاع قيمة معامل الارتباط ($R = 0.882$) يدل بوضوح على وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين المتغيرات المستقلة والتابع، ما يشير إلى أن تحسّن مستويات الحوكمة يرتبط بارتفاع كفاءة الحفظ. كما يشير معامل التحديد المرتفع ($R^2 = 0.778$) إلى أن أكثر من 77% من التباين في كفاءة حفظ الوثائق يُمكن تفسيره من خلال الأبعاد الأربعة، وهي نسبة كبيرة تعكس عمق العلاقة البنيوية بين الحوكمة وكفاءة الأرشفة.

وتؤكد قيمة ($F = 168.374$) ذات الدلالة الإحصائية العالية أن النموذج الكلي ذو معنوية كبيرة، وأن أبعاد حوكمة البيانات تُشكّل إطاراً مهماً لتفسير كفاءة حفظ الوثائق. وعلى مستوى الأبعاد الفردية، يبرز بعد الإدارة الرشيدة للبيانات باعتباره الأكثر تأثيراً، وهو أمر منطقي لأن وضوح السياسات والتوجيهات وإدارة الجودة يمثل الركيزة الأساسية لنظم الأرشفة الحديثة. تليه إدارة المخاطر، مما يعكس أهمية وجود خطط وقائية واستراتيجيات لتقليل احتمالية فقدان أو تلف الوثائق. كما يظهر بُعد القيمة المضافة بوصفه مساهماً مهماً في تحسين كفاءة الحفظ من خلال خلق مردود ملموس للبيانات في المجالات المؤسسية المختلفة. أما المواءمة، ورغم أنها الأقل تأثيراً نسبياً، إلا أنها لا تزال ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن توافق السياسات والإجراءات مع الأنظمة الوطنية يعزز انسجام عمليات الحفظ مع الإطار المؤسسي الأوسع.

بناءً على ذلك، فإن النتائج تؤكد رفض الفرضية الصفرية وتدعم الفرضية البديلة، ما يشير إلى أن تطبيق حوكمة البيانات بفاعلية ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

اختبار الفرضيات الفرعية

☑ الفرضية الفرعية الأولى

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression). وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (10) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر على كفاءة حفظ الوثائق

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
كفاءة حفظ الوثائق	$r = 0.701$		إدارة المخاطر	$B = 0.497$
	$R^2 = 0.491$	$F = 192.314$		Std. Error = 0.049
	—	Sig. = 0.000		Sig. = , T = 13.867 0.000

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط المتعلقة بأثر إدارة المخاطر على كفاءة حفظ الوثائق إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.701$)، وهو ما يعكس وجود علاقة إيجابية واضحة تشير إلى أن ارتفاع مستوى إدارة المخاطر يرتبط بتحسين مستوى كفاءة الحفظ. كما أن معامل التحديد ($R^2 = 0.491$) يُظهر أن ما نسبته 49.1% من التباين في كفاءة حفظ الوثائق يمكن تفسيره من خلال إدارة المخاطر وحدها، دون تدخل الأبعاد الأخرى، وهذه نسبة مرتفعة بالنظر إلى أن النموذج هنا يعتمد على متغير واحد فقط.

من ناحية أخرى، تؤكد نتائج تحليل التباين (ANOVA) دلالة النموذج، حيث بلغت قيمة ($F = 192.314$) وبمستوى دلالة (0.000)، مما يعني أن النموذج الإحصائي يتمتع بقوة تفسيرية ويعكس علاقة

تأثيرية حقيقية وليست عشوائية. كما أن قيمة معامل الانحدار ($B = 0.497$) تُظهر أن إدارة المخاطر تمارس تأثيراً مباشراً على كفاءة حفظ الوثائق، إذ تشير إلى أن زيادة وحدة واحدة في مستوى إدارة المخاطر تؤدي إلى زيادة قدرها (0.497) في كفاءة حفظ الوثائق.

وتؤكد هذه النتائج رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، بما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة التي تؤكد أن إدارة المخاطر تعد من الأسس المركزية في منظومات البيانات والسجلات.

☑ الفرضية الفرعية الثانية

نص الفرضية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الرشيدة للبيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية".

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (11) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإدارة الرشيدة للبيانات على كفاءة حفظ

الوثائق

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
كفاءة حفظ الوثائق	$r = 0.743$		الإدارة الرشيدة للبيانات	$B = 0.523$
	$R^2 = 0.552$	$F = 231.721$		Std. Error = 0.047
	—	Sig. = 0.000		Sig. = , T = 15.222
				0.000

تشير نتائج النموذج إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الإدارة الرشيدة للبيانات وكفاءة حفظ الوثائق، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.743$)، وهو ما يعكس مستوى عالٍ من الترابط الإيجابي. كما يُظهر معامل التحديد ($R^2 = 0.552$) أن 55.2% من التباين في كفاءة حفظ الوثائق يمكن تفسيره من خلال هذا البُعد وحده، وهي نسبة مرتفعة تعكس الدور المركزي للإدارة الرشيدة في تحسين أداء السجلات.

قيمة ($F = 231.721$) ذات الدلالة العالية ($\text{Sig.} = 0.000$) تدل على معنوية النموذج الإحصائي ككل. كما يُظهر معامل الانحدار ($B = 0.523$) أن رفع مستوى الإدارة الرشيدة للبيانات بوحدة واحدة يرفع مستوى كفاءة حفظ الوثائق بمقدار (0.523).

هذا يؤكد أن وضوح السياسات، وتحديد المسؤوليات، ومراقبة جودة البيانات، تشكّل عناصر أساسية في ضمان كفاءة الأرشفة. وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة.

☑ الفرضية الفرعية الثالثة

نص الفرضية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمواءمة على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية".

للتحقق من الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (12) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المواءمة على كفاءة حفظ الوثائق

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
كفاءة حفظ الوثائق	$r = 0.612$		المواءمة	$B = 0.389$
	$R^2 = 0.375$	$F = 165.334$		Std. Error = 0.053

Sig. = 0.000		Sig. = 0.000	—	
0.000				

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المواءمة وكفاءة حفظ الوثائق، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.612$) ، وهو ارتباط متوسط إلى قوي. ويدل معامل التحديد ($R^2 = 0.375$) على أن 37.5% من التباين في كفاءة الحفظ يمكن تفسيره من خلال المواءمة وحدها.

قيمة ($F = 165.334$) دالة إحصائية، مما يثبت جودة النموذج، كما بلغت قيمة معامل التأثير ($B = 0.389$)، مما يعني أن تحسين المواءمة بين سياسات البيانات والأنظمة الوطنية يرفع كفاءة حفظ الوثائق بشكل مباشر.

وتشير هذه النتائج إلى أن توافق السياسات والإجراءات الإدارية والتقنية مع الأنظمة الرسمية يساهم في تعزيز كفاءة الحفظ وتوحيد الممارسات داخل الجهة. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة.

☑ الفرضية الفرعية الرابعة

نص الفرضية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة المضافة على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية".

للتحقق من صحة الفرض، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (13) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر القيمة المضافة على كفاءة حفظ الوثائق

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
كفاءة حفظ الوثائق	$r = 0.726$		القيمة المضافة	$B = 0.441$
	$R^2 = 0.527$	$F = 219.155$		Std. Error = 0.048
	—	Sig. = 0.000		Sig. = , T = 14.802 0.000

تُظهر النتائج وجود ارتباط قوي بين القيمة المضافة وكفاءة حفظ الوثائق، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.726$) ، وهو مؤشر على قوة العلاقة. كما أن معامل التحديد ($R^2 = 0.527$) يُظهر أن أكثر من نصف التباين في كفاءة الحفظ (52.7%) يمكن تفسيره من خلال القيمة المضافة وحدها.

وتشير قيمة ($F = 219.155$) إلى أن النموذج دال إحصائيًا، كما أن معامل الانحدار ($B = 0.441$) يوضح أن زيادة القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة ترفع كفاءة حفظ السجلات بمقدار 0.441.

وتدل هذه النتائج على أن القيمة المضافة — مثل تحسين جودة البيانات، دعم اتخاذ القرار، وتحسين الخدمات تُعدّ عنصرًا رئيسيًا في رفع كفاءة الأرشفة. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر دال إحصائيًا للقيمة المضافة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، إضافة إلى ربط النتائج بالدراسات السابقة ومناقشتها في ضوء الإطار النظري الذي اعتمدته الدراسة، كما يتناول هذا الفصل أهم التوصيات العملية التي يمكن الاستفادة منها لتطوير ممارسات حوكمة البيانات وتعزيز كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية، إلى جانب طرح مجموعة من المقترحات للباحثين لإجراء دراسات مستقبلية في المجال ذاته.

2.5 النتائج الوصفية

تشير النتائج الوصفية إلى أن مستوى تطبيق حوكمة البيانات في الجهة محل الدراسة جاء عند مستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الكلي (4.09)، وتُفسّر هذه النتيجة بأن المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية أصبحت أكثر التزامًا خلال السنوات الأخيرة بتطبيق منهجيات حوكمة البيانات، انسجامًا مع توجهات رؤية 2030 التي أكدت على تعزيز جودة البيانات الحكومية ورفع كفاءة إدارتها. كما أن التحول الرقمي الشامل الذي شهدته الجهة أسهم في تعزيز ممارسات الحوكمة، من خلال تطوير سياسات البيانات، وتحسين إجراءات إدارتها، وتطبيق نظم تقنية مساندة. وبالتالي، فإن الارتفاع في مستوى الحوكمة يعكس نهجًا تنظيميًا ووعيًا مؤسسيًا بأهمية البيانات بوصفها أصلًا استراتيجيًا يجب تنظيمه وإدارته بكفاءة.

أظهر التحليل أن بُعد "القيمة المضافة" سجل أعلى متوسط بلغ (4.21)، وهو ما يدل على أن العاملين يدركون بصورة واضحة أن تطبيق حوكمة البيانات في الجهة لا يقتصر على الجوانب التنظيمية والتقنية، بل ينعكس بشكل مباشر على تحسين جودة الخدمات وفعالية اتخاذ القرار، ويعود سبب هذه النتيجة إلى أن تحسين جودة البيانات وتسهيل الوصول إليها عزّز من قدرة الوحدات الإدارية على تطوير

أدائها وزيادة مؤشرات الجودة لديها، إذ يؤدي تنظيم البيانات إلى توفير معلومات دقيقة، وحديثة، وذات مصداقية، ما يولد قيمة تشغيلية واستراتيجية يشعر بها الموظفون في مهامهم اليومية.

جاء متوسط بُعد "الإدارة الرشيدة للبيانات" مرتفعاً عند (4.15)، مما يشير إلى أن سياسات البيانات في المؤسسة واضحة ومفعلة، وأن المسؤوليات المتعلقة بإدارتها محددة ومفهومة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المؤسسات الحكومية أصبحت ملزمة بتطوير سياسات تشغيل البيانات، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز الممارسات الإدارية المرتبطة بالجودة والتوثيق، كما أن وجود أدلة تنظيمية وإجراءات تشغيلية معيارية ساعد في رفع مستوى هذا البعد، لأن وضوح الأدوار والمسؤوليات يُعد أحد الأسس التي تعزز من ثقة الموظفين في البيانات والسجلات، وتضمن سلامة عمليات الحفظ والتوثيق.

سجل بُعد إدارة المخاطر متوسطاً بلغ (4.03)، وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على تحديد المخاطر المتعلقة بالبيانات واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الاهتمام الحكومي بالأمن المعلوماتي، وتوفير أنظمة نسخ احتياطي، وإجراءات استمرارية الأعمال، والدورات التدريبية المتعلقة بإدارة المخاطر، وقد أسهمت هذه الممارسات في رفع مستوى استعداد الموظفين للتعامل مع المخاطر المحتملة كفقدان البيانات، أو تلف السجلات، أو الوصول غير المصرح به، مما ينعكس في النهاية على كفاءة الحفظ وجودته.

حقق بُعد المواءمة متوسطاً بلغ (3.97)، وعلى الرغم من أنه ضمن المستوى المرتفع، إلا أنه الأقل مقارنة ببقية الأبعاد. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المواءمة بين سياسات البيانات والأنظمة الوطنية والداخلية قد تواجه تحديات في التطبيق العملي، خصوصاً عند وجود تفاوت في درجة جاهزية الإدارات أو اختلاف في الأنظمة التقنية المستخدمة، كما قد يشير ذلك إلى حاجة المؤسسة إلى تعزيز التكامل بين أنظمة الأرشفة والأنظمة الإدارية الأخرى، لضمان انسجام السياسات وتناسق الإجراءات، ومع ذلك، فإن النتيجة المرتفعة تعكس التزاماً عاماً بالمعايير الوطنية، وإن كانت المواءمة التطبيقية تحتاج إلى مزيد من التطوير.

أظهرت النتائج أن كفاءة حفظ السجلات جاءت مرتفعة بمتوسط (4.11)، ما يدل على أن الجهة تمتلك أنظمة أرشفة متطورة، وسياسات حفظ واضحة، وإجراءات فعّالة للاسترجاع والحماية، ويمكن

تفسير هذه النتيجة بتوجه المؤسسة نحو الرقمنة، وتطبيق أنظمة إلكترونية حديثة لإدارة السجلات، وتطوير آليات الحفظ والاسترجاع، كما أن الموظفين يتمتعون بقدرة جيدة على التعامل مع السجلات، بفضل التدريب والخبرة المتراكمة، مما يعزز كفاءة الأداء في هذا الجانب.

أظهر تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود أثر دال إحصائيًا لأبعاد حوكمة البيانات مجتمعة على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.882$)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.778$)، وهي نسبة مرتفعة تُشير إلى أن حوكمة البيانات تفسر 77.8% من التباين في كفاءة حفظ الوثائق لدى الجهة محل الدراسة. كما بلغت قيمة الاختبار F المحسوبة مستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$)، مما يدل على دلالة إحصائية قوية للنموذج ككل.

تدل هذه النتيجة على أن المؤسسة تطبق إطارًا ناضجًا لحوكمة البيانات ينعكس بشكل مباشر على كفاءة عمليات الحفظ والأرشفة. فوجود سياسات واضحة للبيانات، وعمليات فعّالة لإدارة المخاطر، وتكامل بين الإدارات، وتعظيم القيمة المتولدة من البيانات، جميعها تسهم في تحسين جودة السجلات وسهولة استرجاعها وسلامتها، كما تتوافق هذه النتيجة مع توجهات رؤية السعودية 2030 التي جعلت حوكمة البيانات ركيزة أساسية للتحويل الرقمي والحوكمة المؤسسية.

تم رفض الفرضية الصفرية، حيث أظهر الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة دالة إحصائيًا بين إدارة المخاطر وكفاءة الحفظ؛ فقد بلغ معامل الارتباط ($r = 0.701$)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.491$)، وقيمة التأثير ($B = 0.497$) بمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$).

تُشير هذه النتيجة إلى أن المؤسسة تطبق ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر المتعلقة بالبيانات، مثل النسخ الاحتياطي، وحماية السجلات، وخطط استمرارية الأعمال، مما ينعكس مباشرة على تحسين كفاءة الحفظ وتقليل فرص فقدان أو تلف السجلات، وكلما ارتفع مستوى إدارة المخاطر ارتفعت كفاءة حفظ الوثائق، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي تربط بين إدارة المخاطر والجودة المؤسسية.

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر دال إحصائيًا، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.743$)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.552$)، ومعامل التأثير ($B = 0.523$)، وجميعها ذات دلالة عند ($\text{Sig} = 0.000$).

توضح هذه النتائج أن الإدارة الرشيدة للبيانات بما تتضمنه من سياسات واضحة، وإجراءات تنظيمية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات تلعب الدور الأكثر تأثيرًا في رفع كفاءة حفظ الوثائق، فوضوح السياسات والمسؤوليات يساهم في تقليل الأخطاء، وتوحيد إجراءات الأرشفة، وتحسين انسيابية العمل، مما ينعكس إيجابيًا على سلامة الوثائق وجودتها وإمكانية الوصول إليها.

تم رفض الفرضية الصفرية، حيث أظهر التحليل وجود علاقة دالة إحصائية بين المواءمة وكفاءة حفظ الوثائق؛ فقد بلغ معامل الارتباط ($r = 0.612$)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.375$)، وقيمة معامل التأثير ($B = 0.389$)، بمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$).

تدل النتيجة على أن المواءمة بين سياسات البيانات، والأنظمة التقنية، والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة يساهم في تحسين كفاءة حفظ السجلات، فالانسجام بين الأدوات والسياسات والإجراءات يقلل الازدواجية، ويضمن توحيد السجلات، ويعزز قدرتها على الاستمرارية، ومع أن هذا البُعد كان الأقل تأثيرًا مقارنة ببقية الأبعاد، إلا أنه لا يزال يُشكل عنصرًا مهمًا في بنية الحوكمة المؤسسية.

أظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط دلالة إحصائية قوية، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.726$)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.527$)، وقيمة التأثير ($B = 0.441$)، بمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$).

تدل هذه النتيجة على أن القيمة المضافة الناتجة عن تطبيق حوكمة البيانات مثل تحسين جودة المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الابتكار الداخلي تنعكس بشكل مباشر على كفاءة حفظ السجلات. فكلما ازدادت جودة البيانات ازدادت دقة السجلات الرسمية، وارتفعت قدرة المؤسسة على توثيق المعلومات وحفظها واسترجاعها بشكل فعال، وهو ما يساهم في رفع مستوى الكفاءة العامة للأرشفة.

3.5 التوصيات

استنادًا إلى النتائج الإحصائية والتحليلية التي توصلت إليها الدراسة حول أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات:

- توصي الدراسة بضرورة إعداد وتحديث سياسات واضحة ومتكاملة لإدارة البيانات، تشمل التصنيف، والجودة، والصلاحيات، وآليات الحماية، بما يضمن تطبيقًا فعالًا لمبادئ الحوكمة في مختلف الإدارات.
- توصي الدراسة بتقوية خطط إدارة المخاطر من خلال تطوير آليات الكشف المبكر عن المخاطر، وتحديث خطط استمرارية الأعمال، وتنفيذ نسخ احتياطية دورية، لضمان سلامة السجلات واستدامتها.
- توصي الدراسة بمراجعة السياسات الداخلية والتأكد من مواءمتها مع الأنظمة الوطنية للبيانات، وتحقيق التكامل بين الأنظمة الرقمية لضمان انسجام الإجراءات وتوحيدها.
- توصي الدراسة بتوظيف البيانات بشكل استراتيجي عبر تحسين جودة البيانات، وتفعيل أدوات التحليل المتقدم، واستخدام البيانات في دعم اتخاذ القرار وتعزيز مؤشرات الأداء المؤسسي.
- توصي الدراسة بالاستمرار في تحديث وتطوير أنظمة إدارة الوثائق، بما يشمل توفير أدوات بحث متقدمة، وأنظمة أرشفة ذكية، وتكنولوجيا حفظ السجلات من التلف أو الفقد.
- توصي الدراسة ببرامج تدريب دورية للموظفين حول حوكمة البيانات، وإدارة الوثائق، والأرشفة الإلكترونية، رفعًا للجاهزية الفنية والمؤسسية.
- توصي الدراسة بوضع جدول مراجعة ثابت للسجلات والوثائق يشمل تنظيف البيانات، وتحديثها، وتدقيقها، ما يضمن بقاء السجلات دقيقة وحديثة ومتاحة للاستخدام.
- توصي الدراسة بتشكيل فرق عمل مشتركة من جميع الإدارات لضمان توحيد الممارسات في الأرشفة، والتنسيق بين الوحدات، وربط أنظمة الأرشفة بالأنظمة التشغيلية الأخرى.

- توصي الدراسة بتبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة في إدارة السجلات، إضافة إلى دراسة إمكانية تطبيق تقنيات البلوك تشين لحماية الوثائق الحساسة من التلاعب.
- توصي الدراسة بضرورة الالتزام الكامل بمتطلبات هيئة الحكومة الرقمية، وتطبيق المعايير الوطنية لإدارة البيانات، والمساهمة في مبادرات البيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية وجودة الخدمات الحكومية.

Abstract

This study aimed to examine the impact of data governance—through its dimensions of risk management, data stewardship, alignment, and added value—on the efficiency of preserving official documents and records in a governmental entity in the Kingdom of Saudi Arabia, in line with the principles of Saudi Vision 2030. To achieve the study objectives, the researcher employed the descriptive-analytical method and administered a validated questionnaire to a sample of (218) employees working in departments related to data and documentation. After retrieving the questionnaires suitable for analysis (203 questionnaires), the statistical analysis was performed using SPSS.

The results revealed that the level of data governance implementation in the examined entity was high across all dimensions. The findings also indicated a high level of efficiency in preserving documents and official records. Moreover, the multiple regression analysis showed a statistically significant effect of all data governance dimensions collectively on document preservation efficiency, with a coefficient of determination ($R^2 = 0.778$), indicating that data governance explains 77.8% of the variance in preservation efficiency. At the dimensional level, the results confirmed statistically significant effects for risk management, data stewardship, alignment, and added value, with data stewardship being the most influential dimension.

The study recommends enhancing the implementation of governance policies, improving data-related risk management plans, strengthening the integration of digital systems, and intensifying training programs for employees in data and records management. Additionally, the study encourages adopting intelligent archiving systems in alignment with the ambitions of Saudi Vision 2030.

Keywords: Data Governance, Risk Management, Data Stewardship, Alignment, Added Value, Records Preservation Efficiency, Official Records, Saudi Vision 2030.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أبو القاسم، أسهمان داؤود عبدالمجيد، و محمد، كمال أحمد يوسف. (2020). دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار في ظل الحوكمة المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
2. أبو طه، محمود خالد عثمان، و العفيف، جمال حسن عيسى. (2021). علاقة حوكمة تقنية المعلومات بجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي وزارة المالية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.
3. إدريس، إعتقاد نور الدين محمد، و عبدالله، الزين عبدالله بابكر. (2020). آليات الحوكمة المصرفية ودورها على تقويم الأداء المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
4. اسماعيل، محمد عبدالله الرشيد، و عبيد، ثريا محمد الحاج. (2020). دور تطبيق الحوكمة الالكترونية لتحسين كفاءة أداء نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية على جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
5. الحامدي، خليفة محمد خليفة، و الحموري، محمد عدنان. (2021). تنمية المهارات القيادية وأثرها على تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة: حالة دراسية كلية العلوم الشرعية (رسالة ماجستير غير منشورة). بدون جامعة، مسقط.
6. الحراحشة، حسام الدين عمر عبدالكريم، و العمر، عدنان. (2020). حوكمة أعضاء مجلس الإدارة لشركات المساهمة العامة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
7. الحطاب، نعم عبدالرحمن عوني، و النجار، فايز جمعة صالح. (2020). الحوكمة الرشيدة وأثرها في الالتزام المنظم: الدور المعدل للمسؤولية الاجتماعية في دائرة الجمارك الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

8. خاطر، لینا حاتم عزت، و أسمر، معاذ. (2021). أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
9. الخالدي، محمد ضيف الله خلف، و الرحاحلة، محمد ياسين سليمان. (2021). أثر استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
10. خريس، يوسف اسماعيل فلاح، و الناظر، نهلة نهاد. (2020). أثر تطبيق الحوكمة على اتخاذ القرارات في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
11. خضر، أنفال محرم عبدالكريم، و الشبيل، سيف عبيد أرحيل. (2020). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في ظل المخاطر المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
12. الخليفة، ميمونة التوم أحمد، و بخات، حمدان إبراهيم ضو البيت. (2020). دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية في الحد من التلاعب بالبيانات المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
13. الخواجة، فراس محمد عبدالله، و أبو الهيجاء، محمد فوزي. (2023). أثر حوكمة تقنية البيانات الضخمة على القيمة السوقية لأسهم الشركة: الدور المعدل جودة التدقيق الخارجي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.
14. الرفوع، أماني يوسف مطلق، و اللافي، خالد خلف محمد. (2021). الحوكمة وأثرها في الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
15. العبدلية، رقية بنت خلفان بن ناصر، الحراصي، نيهان بن حارث بن ناصر، و الكندي، سالم بن سعيد بن علي. (2022). حوكمة البيانات وفاعلية تطبيقها في المؤسسات الحكومية في سلطنة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، مسقط.
16. العمري، علاء عبدالله صالح، و العمري، مازن أحمد. (2020). أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

17. اللوزي، نايفة يوسف سليمان، و الشلبي، مطيع بن أسعد. (2021). أثر متطلبات تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الأردنية: دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.
18. المبيضين، حمزة أحمد ورا، و العضيلة، علي بن محمد عمر. (2020). أثر تطبيق الحوكمة في الفساد من وجهة نظر موظفي مديريات الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Adepoju, A. H., Austin-Gabriel, B., Eweje, A., & Hamza, O. (2023). A data governance framework for high-impact programs: Reducing redundancy and enhancing data quality at scale. *International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation*, 4(6), 1141-1154
2. Adepoju, A. H., Austin-Gabriel, B., Eweje, A., & Hamza, O. (2023). A data governance framework for high-impact programs: Reducing redundancy and enhancing data quality at scale. *International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation*, 4(6), 1141-1154.
3. Al-Areimi, S. O. M., and Al-Shihi, H. I. (2020). An Exploratory Study of the Key Enabling Factors of Data Governance "DG" Implementation in the Public Sector in Oman (Unpublished Master's Thesis). Sultan Qaboos University, Muscat.
4. Al-Dabbas, Mai Mansour Abdul-Haleem, and Al-Shanikat, Mohammed. (2024). The Influence of Corporate Governance Structure on the Mitigation of Financial Statements Fraud: An Applied Study on Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange (Unpublished Master's Thesis). Al-Balqa' Applied University, Salt.

5. Janssen, M., Brous, P., Estevez, E., Barbosa, L. S., & Janowski, T. (2020). Data governance: Organizing data for trustworthy Artificial Intelligence. *Government information quarterly*, 37(3), 101493.
6. Khan, A. A., Laghari, A. A., Gadekallu, T. R., Shaikh, Z. A., Javed, A. R., Rashid, M., ... & Mikhaylov, A. (2022). A drone-based data management and optimization using metaheuristic algorithms and blockchain smart contracts in a secure fog environment. *Computers and Electrical Engineering*, 102, 108234
7. Mosweu, O., & Rakemane, D. (2020). The role of records management in ensuring good governance in Africa: impediments and solutions. *Journal of the South African Society of Archivists*, 53, 103-123.
8. Mosweu, O., & Rakemane, D. (2020). The role of records management in ensuring good governance in Africa: impediments and solutions. *Journal of the South African Society of Archivists*, 53, 103-123
9. Mosweu, O., & Rakemane, D. (2020). The role of records management in ensuring good governance in Africa: impediments and solutions. *Journal of the South African Society of Archivists*, 53, 103-123.
10. Yallop, A. C., Gică, O. A., Moisescu, O. I., Coroş, M. M., & Séraphin, H. (2023). The digital traveller: implications for data ethics and data governance in tourism and hospitality. *Journal of Consumer Marketing*, 40(2), 155-170.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق

والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول

منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم

بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهودكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن

جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزدكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثي

2- المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐
☐ دكتوراه

3- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 – 10 سنوات ☐
☐ أكثر من 10 سنوات

4- الإدارة ☐ تقنية المعلومات ☐ إدارة المعلومات ☐
☐ إدارة الوثائق ☐ الأرشفة المركزية ☐
☐ الجودة والحوكمة

ثانيا محاور الاستبيان

📍 المحور الأول: حوكمة البيانات، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
بعد إدارة المخاطر					
تمتلك الجهة سياسات واضحة لتحديد مخاطر البيانات والسجلات ومعالجتها.					
تُطبَّق إجراءات فعّالة للحد من مخاطر فقدان أو تلف السجلات الرسمية.					
يتم تحديث خطط إدارة مخاطر البيانات بشكل دوري.					
تُنَفَّذ الجهة تدريبات دورية حول كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بالبيانات.					
بعد الإدارة الرشيدة للبيانات					
توجد أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح لإدارة البيانات والسجلات.					
تعتمد الجهة سياسات موحّدة لتصنيف وترتيب البيانات.					
يتم الالتزام بمعايير واضحة لجودة البيانات والسجلات.					
تتوفر إجراءات لضمان التوثيق الفعّال لعمليات معالجة البيانات.					

بعد المواءمة					
					تتوافق سياسات إدارة البيانات مع الاستراتيجية العامة للجهة.
					تتناغم إجراءات حفظ السجلات مع الأنظمة الوطنية ذات الصلة.
					تحقق الجهة تكاملاً واضحاً بين أنظمة البيانات والسجلات المختلفة.
					تُراجع السياسات بانتظام لضمان مواكبتها للتطورات.
بعد القيمة المضافة					
					يسهم تطبيق حوكمة البيانات في تحسين جودة الخدمات للمستفيدين.
					يعزز تنظيم البيانات من قدرة الجهة على اتخاذ قرارات دقيقة.
					يسهم تحسين جودة البيانات في رفع الكفاءة التشغيلية.
					يحقق تطبيق الحوكمة قيمة مضافة لأداء الإدارات المختلفة.

Ⓒ المحور الثاني: حفظ الوثائق والسجلات الرسمية، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب

لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					يتم حفظ السجلات الرسمية بطريقة تضمن سلامتها وعدم تلفها.
					يمكن استرجاع السجلات المطلوبة بسهولة وفي الوقت المناسب.
					تُصنّف السجلات وفق أسس ومعايير واضحة تسهّل عملية الوصول إليها.
					تتوفر أنظمة فعّالة لحماية السجلات من العبث أو الوصول غير المصرح به.
					يتم تحديث طرق حفظ السجلات بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي.
					تُراعى المعايير الخاصة باستمرارية حفظ السجلات على المدى الطويل.
					تقدم أنظمة الأرشفة الرقمية دعمًا فعّالًا في تخزين السجلات وتنظيمها.
					تُراجع السجلات بشكل دوري لضمان دقتها وحداثتها.
					تتسم السجلات الرسمية بالوضوح وسهولة الفهم عند الاطلاع عليها.

					تُوفّر الجهة تدريباً دورياً للموظفين حول كيفية التعامل مع السجلات الرسمية.
--	--	--	--	--	---

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management



Department of Business Administration

**The Impact of Data Governance on the Efficiency of
Document and Official Record Preservation: A Field Study in
Light of Saudi Vision 2030**

Preparation:

Khaled Hamad Alamri

251003287

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Grad

1447 – 2025